جامعة المنصورة

كليـة الآداب

المتنافرات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية

إعـداد

د. إيهاب همَّام الشيوي

مدرس النحو والصرف والعروض

بكلية الآداب، جامعة الوادي الجديد.

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الثانى و الستون – يناير ٢٠١٨

المتنافرات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية

د. إيهاب همَّام الشيوي

المُلخص

يتناولُ هذا البحثُ المتنافراتِ الصوتيةَ الجائزةَ في النظامِ الصرفيّ، فليستْ كلُّ الحروفِ والحركاتِ صالحةً لأنْ تُشَكِّلَ مقاطعَ الكلمةِ الصوتيةَ. وهذه المتنافراتُ عَصِيَّةٌ على ظواهرِ الإعلالِ، والإبدالِ، والإدغامِ؛ لأسبابٍ صوتيةٍ، وصرفيةٍ تهدف إلى المحافظةِ على صفاتِ الأصواتِ، ومعنى الكلمةِ، وأمن اللبسِ، والإلحاقِ بين الصيغِ الصرفيةِ. ومن ثمَّ اعترفَ بها الصرفيون – وليس علماء الأصوات– واضعين لها ضوابطَ محددةٍ؛ من حيثُ عدد الأصواتِ المتنافرةِ، وصفاتِها، وموقعِها في بنيةِ الكلمةِ.

كلمات مفتاحية: التنافر الصوتي، البنية الصرفية، الأصوات، الحركات.

Abstract

This research paper tackles the permission sound contrasts in the morphological system, not all letters and vawels are valid for formation the sound sections.

These contrasts are disobedient on phenomena of the substitution and the merging, which result from phonetic, and morphological reasons, that aim to preserve the qualities of sounds, the meaning of the word, understanding, and annexation morphological formulas. Hence, The morphologists - not the phonologists - approved it by specific rules of the number of sound contrasts, its qualities, and its location in the word.

Keywords: sound contrast, morphological structure, sounds, vawels.

The study examines the creation and development of fictional characters in the novel entitled

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على معلمِ الناسِ الخيرَ، سيّدِنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه وسلّم أجمعين، وبعد ....،

فإنَّ المناسبةَ بين أصواتِ حروفِ الكلمةِ وحركاتِها تعدُّ أوّلَ مبادئِ التواصلِ باللغةِ؛ فللصوتِ اللغويّ تأثيرُه على تراكيبِ الكلامِ، وفهمِ دلالاتِها الصرفيةِ، وعلاقاتِها النحويةِ. كما أنَّ اللغةَ نظامٌ صوتيٌّ، يُراعي العاداتِ النُّطْقِيَّةَ لأصحابِها، وتذوقَهم لأصواتِها وأبنيتِها، تلك التي تَجِدُ لها ظهيرًا من ضوابطِ النظامِ اللغويّ، ومقاييسِه المطردةِ.

وفي سبيلِ هذه الغايةِ المنشودةِ وَضَعَ النظامُ اللغويُّ عِدَّةَ ظواهرَ صياغيّةٍ تَحِلُّ إشكالاتِ المتنافراتِ الصوتيةِ في الأبنيةِ الصرفيةِ، كظواهر الإعلالِ والإبدالِ بين أصواتِ الحروفِ وحركاتِها، أو إدغامِ الحَرْفَيْنِ المُتَجَانِسَيْنِ، أو المُتَمَاثِلَيْنِ، أوإمالةِ بعضِ الحركاتِ الطويلةِ ...؛ لكنْ قد تَعْجَزُ هذه الظواهرُ أحيانًا عن حلِّ مشكلةِ التنافرِ الصوتيّ في بعضِ الأبنيةِ؛ وعِنْدَئِذٍ يَتَقَبَّلُها النظامُ اللغويُّ بوَضْعِ ضوابطَ لها مأخوذةً من إمكاناتِ اللغةِ وبدائلِها؛ إذْ هي جزءٌ من رصيدٍ لغويّ له حُجِّيَّتُه من القراءاتِ القرآنيةِ، ومن أشعارِ العربِ ومنثوارتِهم.

وتَتَّجِهُ غايةُ البحثِ في دراسةِ المتنافراتِ الصوتيةِ الجائزةِ في البنيةِ الصرفية إلى ما وراءِ ظواهرِ الصِّياغةِ الصرفيةِ التي أَوْجَدَتْ حَلًّا لها؛ لأسبابٍ منهجيةٍ، منها وجودُ دراساتٍ سابقةٍ، تناولتِ المناسبةَ الصوتيةَ، والقوانينَ الصوتيةَ التي

تَـدْفَعُ التنـافرَ الصـوتيَّ عـن بنيـةِ الكلمـةِ، وذلـك لتأكيدِ أَنَّ العربيةَ-كغيرِها من اللغاتِ- تميلُ إلى المناسبةِ الصوتيةِ، وخِفَّةِ الأوزانِ، واقتصادِ الجُهْدِ في نطقِ أبنيتِها، ومن ذلك ثلاثُ دراساتٍ مُهِمَّةٍ:

١- **ظـاهرةُ التخفيـفِ فـي النحـوِ العربـيِّ**، للـدكتور أحمـد عفيفـي. الـدار المصـرية اللبنانيـــة، القـــاهرة، الطبعـــة الأولـــى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢- **التنـافرُ الصـوتيُّ والظـواهرُ السـياقيةُ**، للـدكتور عبـد الواحـد حسـن الشـيخ. مكتبـة ومطبعـة الإشـعاع الفنيـة، الإسـكندرية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣- **أثـرُ القـوانين الصـوتيةِ فـي بنـاءِ الكلمـةِ**، للدكتور فوزي حسن الشايب. عالم الكتب الحـديث، إربـد، الأردن، الطبعـة الأولـى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

وقدْ تَرَكَّزَتْ أهدافُ الباحثِ من خلالِ هذه الدراسةِ فـي الإجابـةِ عنْ عِدَّةِ تساؤلاتٍ سَيُبْسَطُ النِّقَاشُ حولَها، وهي كالآتي:

١- ما موقفُ الدرسِ الصوتيِّ- قديمًا وحديثًا- من وقـوعِ التنافرالصـوتيِّ بـين الحـروفِ أو الحركـاتِ؟ وهـل إجـازةُ وقوعِـه فـي البنيـةِ الصـرفيةِ كانـتْ مقصـورةً علـى الـدرسِ الصـرفيِّ الـذي اهـتمَّ بدراسـةِ أحوالِهـا، أو امْتَـدَّتْ إلـى علـمِ الأصـواتِ الـذي عنـي بدراســةِ الصــوتِ اللغــويِّ، ومخارجِــه، وصفاتِه، ومقاطعِه في بنيةِ الكلمةِ؟

٢- كيفَ عالجَ الصرفيون العربُ القُدامى هذه المتنــافراتِ، وهــي فــي أساسِــها مشــكلةٌ صـوتيةٌ فسيولوجيةٌ، قبلَ أنْ تكونَ جزءًا من البنيـةِ الصـرفيةِ؟ فهـل تناولُوهـا مـن جانـبِ الأصـواتِ فقـط، أو ربطوهـا بالبحـثِ فـي اشتقاقاتِ الصيغِ وجِذْورِها اللغويّةِ؟

٣- إلى أَيِّ مستوى لغويٍّ تنتمي هذه المتنافراتُ، ومـا العـاداتُ النطقيـةُ التـي اكتسبَتْها القبائلُ العربيةُ عند تَجَشُّمِ النطقِ بها، وكيفَ وَجَّهَها الدارسون؟ وما درجةُ اطرادِها في الاستعمالِ اللغـويِّ؟ وأيُّ هـذه الاختلافـاتِ كـانَ أصـلًا للآخرِ؟

٤- وأخيـرًا، مـا موقـفُ المُحـدَثِينَ مـن هـذه المتنافراتِ؟ وكيف فَسَّرُوا وقوعَها في اللغةِ؟ وهـل تباينَـتْ تفسـيراتُهم لهـا عـن تفسـيراتِ علمائنا القدامى؟

وعلـى هُدَى مِمَّا اخْتَطَّـهُ الباحـثُ لنفسِـه مـن أهدافٍ في دراسةِ أبرزِ المتنافراتِ الصوتيةِ الجائزةِ، وضـوابطِها فـي النظـامِ الصـرفيِّ للأبنيـةِ؛ اتَّبَعْـتُ منهجًـا اسـتقرائيًّا ناقصًـا للمتنـافراتِ الصـوتيةِ فـي حـروفِ بعـضِ الأبنيـةِ الصـرفيةِ وحركاتِهـا، ثـمَّ وَضَعْتُ عناوينُها؛ وَفْقَ رُؤيتي في وَصْفِها وتحليلِها صـوتيًّا، وصـرفيًّا، وبيـانِ أقـوالِ العلمـاءِ – قـديمًا وحديثًا – في تفسيرِها ما وَسِعَنِي الجهدُ إلى ذلك.

وتتكـوّنُ الدراسـةُ مـن مقدمـةٍ، ومبحثَـيْنِ، وخاتمةٍ، وفهرسٍ، وقد عَنْوَنْتُ المبحثين بالآتي:

١- **المبحـث الأول: المتنـافراتُ الصـوتيةُ فـي حروفِ الكلمةِ.**

٢- **المبحـث الثـاني: المتنـافراتُ الصـوتيةُ فـي توالِي الحركاتِ.**

هذا، وأسألُ اللهَ ﷻ التوفيقَ، والسدادَ في الأمورِ كُلِّها، فهو نِعْمَ المولى ونِعْمَ المعينُ !!

المبحث الأول: المتنافراتُ الصوتيةُ في حروفِ الكلمةِ

لا يمكنُ إغفالُ تأثيرِ الصوتِ اللغويّ على نظمِ حروفِ الكلمةِ، وفَهْمِ التغييراتِ الطارئةِ على بنيتِها الصرفيةِ؛ حيثُ يُرَاعَى في ذلك مخارجُ الحروفِ وصفاتُها، والتناسبُ بين أصواتِها. ولعل نَظْمَ حروفِ الكلمة وأصواتها يختلفُ عن نَظْمِ الكلمِ أو الجملِ في أنَّه لا يَستدعيه المعنى، ولا يُقْتَفَى في رَسْمه غيرُ ما تواضعَ عليه أهلُ اللغةِ أنفسُهم (١).

وقد استقرأ علماء العربية من النظام اللغوي ثلاثة أنماط في تأليف حروف الكلمة وأصواتها: أوّلها، نظم الكلمة من حروف متباعدة أصواتها في المخرج والصفات، وهوالأحسن. وثانيها، تكرار الحرف نفسه، وهذا أقلّ من الأول. وثالثها، نظم الكلمة من حروف أصواتها متقاربة في الصفات، ومتجاورة في المخارج، وهذا النمط أقل جودة من سابقَيْه؛ لذلك ورد قليلًا في الاستعمال (٢).

ويُؤْخَذُ مِنْ هذه الأنماطِ نتيجتان:

- **الأولُ، مَيْلُ الذوقِ اللغويّ العَامّ عندَ أهلِ اللغةِ إلى المناسبةِ الصوتيةِ**؛ حيثُ أَهْمَلَتِ العربيةُ بعضَ الكلماتِ، إمَّا برفضِ بعضِ الصيغِ، وإمَّا بمنعِ استعمالِها ابتداءً؛ لتنافرِ بعضِ أصواتِ حروفِها. وذلك لأنَّها تميلُ إلى اقتصادِ الجهدِ العضليّ، وسهولةِ النطقِ، وخِفَّةِ الأوزانِ، سواءً في تعاملِها مع أبنيتِها العربيةِ، أو في تعريبِ الألفاظِ الأعجميةِ الوافدةِ إليها.
- **والثاني، هذه الأنماطُ استحسانِيَّةُ؛ تَتَدَرَّجُ منَ "الأحسنِ"** عندَ مراعاةِ تباعدِ الأصواتِ إلى "الحَسَنِ" عند دَمْجِ المتقارباتِ منها، ثمَّ إلى "الأقلِّ حُسْنًا" عندَ تجاورِها. ومَا دامَ الأمرُ كذلك فأحكامُها نسبيةٌ؛ فمَا يبدومُسْتَنْكَرًا وثقيلًا على ألسنةِ بعضِ الناطقين؛ بسببِ وجودِ بعضِ المتنافراتِ الصوتيةِ قد يكونُ مستساغًا وأَخَفَّ على ألسنةِ غيرِهم، سواءً على مستوى لهجاتِ اللغةِ الواحدةِ، أو على مستوى اللغاتِ المختلفةِ. فالثِّقَلُ يُظْهره الاستعمالُ اللغويّ بطريقة عملية تعكس عَاداتِ أهل اللغة أنفسهم وخصائصهم النطقيّةِ، أو يَكْتَسِبُها أصحابُ اللغاتِ الأخرى بالتعلُّم (٣).

ولا تَعْنِي نِسْبِيَّةُ الحكمِ **بالخِفَّةِ والثِّقَلِ** على الكلماتِ أنَّ النظامَ الصوتيَّ يعملُ بعيدًا عن اطرادِ النظامِ اللغويّ في عمومِه، وإنَّما يُقِرُّ الكثيرَ المطردَ من تأليفِ أصواتِ البنيةِ الصرفيةِ، ويطرحُ بدائلَ وإمكاناتٍ أخرى من داخلِ اللغةِ ذاتِها للقليلِ غيرِ المطردِ؛ حتَّى ينضويَ تحتَ القياسِ اللغويّ. ولذلكَ كان قبولُ بعضِ المتنافراتِ الصوتيةِ في الأبنيةِ الصرفيةِ مشروطًا بجملةٍ من الضوابطِ المأخوذةِ

(١) انظر نظم الحروف، ونظم الكلم في: دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (٤٩).

(٢) انظر في ذلك: سر صناعة الإعراب، لابن جني (٨١٦/٢).

(٣) انظر: اللغة، لجوزيف فندريس (٩٢)، وظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور أحمد عفيفي (٣٠).

من استقراءِ كلامِ العربِ، نستعرضُها في النقاطِ الآتيةِ:

١) المتنـــافراتُ الصـــوتيةُ فـــي الحـــروفِ المتجانسةِ:

يَتَحَاشَى الاستعمالُ اللغويُّ اجتماعَ الأمثالِ، أو توالي الأضدادِ من أصواتِ الكلمةِ؛ فليستْ كلُّ الأصواتِ صالحةً لأَنْ تتجاورَ عند نظمِ حروفِها. فالنظامُ الصوتيُّ للعربيةِ –مثلًا– لا يَسْتَسِيغُ اجتماعَ حروفٍ معينةٍ معًا في كلمةٍ واحدةٍ، ويرى أنَّ اجتماعَ أصواتِها مُؤَشِّرٌ على عُجْمَةِ ألفاظها؛ لمخالفتِها نظامَ الأصواتِ العربيةِ من جهةٍ، ولِمَا تُحْدِثُه مِنْ ثقلٍ بسببِ تقاربِ مخارجِ حروفِها مِنْ جهةٍ أُخْرَى. ومِنْ ثَمَّ يقصدُ السلوكُ اللغويُّ في تعريبِها إلى تغييرِ بعضِ حروفِها، وتبديلِ أصواتِها غيرِ المناسبةِ، أو حذفِ بعضٍ منها، أو الزيادةِ عليها؛ لتنسجمَ مع النظامِ الاشتقاقيِّ للعربيةِ، وتوافقَ عاداتِ العربِ النطقيَّةِ عندَ الممارسةِ اللغويةِ (٤).

وسيقفُ البحثُ أمام طائفتين من المتنافراتِ الصوتيةِ في نظمِ الكلمةِ، وهمَا:(حروفُ الحَلْقِ، وحروفُ اللسانِ)؛ مُسْتَخْلِصًا من ذلك مجموعةً من الضوابطِ التي وضعَها النظامُ اللغويّ لقبولِ التنافرِ الصوتيّ في البنيةِ الصرفيةِ:

المتنافراتُ الصوتيةُ من الحروفِ الحَلْقِيَّةِ:

حروفُ الحَلْقِ، حسبَ ترتيبِ مخارجِها، سبعةُ أحرفٍ هي: "الهمزةُ، والألفُ، والهاءُ"، ومخرجُها من أقصى الحَلْقِ، فـ "العينُ، والحاءُ"، ومخرجُهما من وسط الحلق، فـ "الغينُ، والخاءُ"، ومخرجُهما من أدنى الحلقِ.

وتَنْحَصِرُ صفاتُ حروفِ الحلقِ في جَرْسَيْنِ صوتيَّيْنِ رئيسَيْنِ، هما الجهرُ في "الهمزةِ"، والهمسُ في كُلٍّ من "الهاءِ، والحاءِ، الخاءِ". أمَّا "العينُ" فهو صوتٌ يتردَّدُ بين الرخاوةِ والشِّدَة؛ لشبهِهِ بصوتِ "الحاء"(٥). أما "الغين" فصوتٌ مُسْتَعْلٍ.

ويُعَدُّ اجتماعُ أكثرِ من حرفٍ حَلْقِيٍّ في بناءِ الكلمةِ أحدَ مظاهرِ التنافر الصوتيّ؛ بسببِ ثقلِها الشديدِ، وتقاربِ مخارجِ أصواتِها؛ لأنَّك "إذا استعملتَ اللسانَ في حروفِ الحلقِ، دونَ حروفِ الفمِ، ودونَ حروفِ الذّلاَقَةِ، كَلَّفْتَهُ جَرْسًا واحدًا، وحركاتٍ مختلفةً ..."(٦).

ولا يقتصرُ ثقلُ هذه الحروفِ عندَ الصرفيين العربِ على اجتماعِ بعضِ أصواتِها في كلمةٍ واحدةٍ، بلْ يعودُ أيضًا إلى طبيعةِ مخرجِها البعيدِ من جهازِ النطقِ، فقدْ تشتملُ الكلمةُ على حرفٍ حلقيٍّ واحدٍ، ومع ذلكَ يكونُ ثقيلًا، فتلحقُه التغييراتُ الصوتيةُ؛ طلبًا للخفةِ، كصوتِ "الهمزةِ" الحلقي، وصفته الجهر والشدة، وإخراجه كالتَّهَوُّعِ الذي يُسبب الثقل؛ لذلك جاز فيه التخفيف الاستحساني على لهجة قريش وأغلب أهل الحجاز. ورغم ذلك فإن أهل تميم وقيس يُحقّقانه، كغيره من حروف العربية (٧).

---

(٤) انظر أمثلة ذلك في: الكتاب (٣٠٤/٤)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (١٤٦/١)، والمعرب من الكلام الأعجمي، لأبي منصور الجواليقي (٥٩، ٦٠).

(٥) الكتاب (٤٣٥/٤).

(٦) نقلًا عن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (١٩١/١).

(٧) انظر: شرح المفصل (٢٦٥/٥).

كمَا أنَّ الحرفَ الحلقيَّ يزداد ثقلًا في حالِ تسكينِه، أو تحريكِه بغيرِ الفتحةِ، والتفسيرُ العلميُّ لذلك -على حدِّ قول الدكتور عبده الراجحيّ- أنَّ نطق أصوات الحلق يتطلبُ اتِّساعَ مجراها الحلقيّ في الفم؛ لذلك كانت حركة الفتحة أكثر أصوات اللين مناسبة من غيرها لذلك الاتساع (٨).

وعلى هُدًى من هذا التفسيرِ؛ يمكنُ أنْ نفهمَ لماذا جعلَ الصرفيون العربُ بناءَ "فَعَل، يَفْعَل"، مفتوحَ العين في المضارعِ خَاصًّا بِكُلِّ فعلٍ حلقيّ العينِ أو اللام نحو: "سَأَلَ، يَسْأَلُ"، و"فَتَحَ، يَفْتَحُ"، وفي غيرِ هذا البناءِ يجوزُ الكسرُ، أو الضمُّ(٩). فكانَ إعطاءُ حرفِ الحلقِ أخفَّ الحركاتِ، وهي الفتحةُ، مناسبًا لطبيعتِه الثقيلةِ، وتحاميًا لمضاعفةِ الثقلِ؛ إذا حُرِّكَ بالكسرةِ أو الضمةِ الثقيلتَيْنِ. وهذه الظاهرةُ شائعةٌ في اللغاتِ الساميةِ، يقولِ بروكلمان: "الفعل "فَتَحَ" مضارعُه في العربيةِ "يَفْتَحُ"، وفي الحبشيةِ yefta-h، وفي العبريةِ yiftah، وفي السُّرْيَانِيَّةِ neftah، وفي الآشوريةِ -ipte من iptah"(١٠).

وإذا كانَ حرفُ الحلقِ ثقيلًا في نفسِه، فمِنْ بابِ أولى أنْ يكونَ تجاورُ أكثرِ من حرفٍ حلقيٍّ أشدَّ ثقلًا، ومع ذلك سوَّغَ النظامُ الصرفيُّ للعربيةِ وقوعَ المتنافراتِ الصوتيةِ بتجاورِ أصواتِ هذه الحروفِ بِعِدَّةِ ضوابطَ هي كالآتي (١١):

أولًا- الضَّابطُ الكَمِّيُّ:

اشترط الصرفيون ألَّا يتجاوزَ عددُ المتنافراتِ في بنيةِ الكلمةِ صوتَيْنِ لحرفَيْنِ مُتجانسَيْنِ في مخرجِهما؛ لئلا يَثْقُلَ ذلك على الألسنةِ؛ نحو: "عَهْدٌ"، و"عِهْنٌ: الصوف". وكلٌّ من "العين"، و"الهاء" حرفٌ حلقيٌّ، ومخرجُ أَوَّلِهما من وسطِ الحلقِ، ويتردَّد جرسُه الصوتيُّ بين الجهرِ والهمسِ، ومخرجُ ثانيهما من أقصى الحلقِ، ويتَّصفُ بالهمسِ والرخاوةِ. وليس التقاربُ بينَ صفاتِ الحرفَيْنِ هو مبعثُ الثقلِ؛ لأنَّ آلتَها السمعُ؛ وإنَّما يُسَبِّبُه القُرْبُ الشديدُ لمخرجَيْهما، وتَكَلُّفُ جهازِ النطقِ التَّلَفُّظَ بهما متواليَيْنِ في بناءِ الكلمةِ.

وإذا وقعَ أكثرُ من حرفَيْنِ حَلْقِيَّيْنِ في بناءِ كلمةٍ عربيةٍ مستعملةٍ، فإنَّه يترتبُ على ذلك تجنيسُ أصواتِها، وتعويضُ تنافرِها اللفظيِّ بالانسجامِ الصوتيّ، أو بالإدغامِ، كما في كلمةِ: "أَعْهَد"، في قوله ﷻ: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ [يس:٦٠]، حيثُ قُرِئَ: ﴿ أَلَمْ أَحْهَدْ ﴾، بقلبِ "العين" "حاءً"؛ بتأثيرٍ من "الهاء" المهموسةِ، وقد وُجِّهَتِ القراءةُ على لغةِ هُذَيْلٍ؛ فهم يَقْلِبُونَ "العينَ" "حاءً". وقُرِئَ أيضًا: ﴿ أَلَمْ أَحَّدْ ﴾، بقلبِ "الهاء" "حاءً"، وقد وُجِّهَتْ هذه القراءةُ على لغةِ تميمٍ في

(٨) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١١٣-١١٤).

(٩) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي (١٣٨/١).

(١٠) فقه اللغات السامية، لبروكلمان (٧١). والتطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر (٦٣).

(١١) انظر هذه الضوابط في: الخصائص (١/ ٥٥، ٥٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨١٢-٨١٦)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١٩١/١-١٩٣).

قولِهم: "دَحَا مَحَّا"؛ أيْ: "دَعْهَا مَعْهَا"، ثُمَّ قُلِبَت "العينُ" "حاءً"؛ إيذانًا بإدغام المِثْلَيْنِ(١٢).

فالتجنيسُ الصوتيُّ في القراءتَيْنِ السابقتَيْنِ لكلمةِ "أَعْهَدْ" إجراءٌ صرفيٌّ يَطَّرِدُ به الضابطُ الكَمِّيُّ لتجاورِ أصواتِ الحلقِ؛ إذا ما اعتبرْنا أَنَّ "الهمزة" ليستْ من بناءِ الفعل المُجَرَّدِ "عَهِدَ"؛ أيْ أنَّ ما زادَ على حرفَيْنِ مُسْتَنْكَرٌ في بناءِ اللغةِ؛ لتنافرِه وثقلِه، وبُعْدِه عن نظامِ تأليفِ الأصواتِ العربيةِ. وبناءً على هذا الإجراءِ؛ أنكرَ الخليلُ بنُ أحمدَ كلمةَ: "الهُعْخُع"، وأجازَ كلمةَ: "الخُعْخُع: عشبٌ يُتَدَاوَى به". ووَجْهُ نُكْرَانِه أُولَاهما توالي ثلاثةِ حروفٍ حلقيّةٍ متقاربةِ المخرجِ، هي: "الهاء، والعين، والخاء"، وهذا غيرُ جائزٍ في تأليفِ كلامِ العربِ. أما وَجْهُ قبولِه الكلمةَ الأخرى؛ فلأنَّها وافقَتْ بناءَ المضعفِ الرباعيِّ، نحو: "الصَّلْصَلَة، والزَّلْزَلَةِ"، وهذا مطردٌ في الأبنيةِ العربيةِ (١٣).

ثانيًا– الضَّابطُ المَوْقِعيُّ:

يَتَوَقَّفُ قبولُ المتنافراتِ الصوتيةِ في بنيةِ الكلمةِ على موقعيَّةِ أحدِ الحرفَيْنِ المتجانسَيْنِ من الآخرِ، كأَنْ يَفْصِلَ بينهما حرفٌ آخرُ، يخالفُهما في المخرجِ، وفي الصفةِ أحيانًا، نحو: "غَيْهَبٍ: الظلام الشديد"، و"عِبْءٍ". ومُسَوِّغُ قبولِه أنَّ صوتَ الحرفِ الفاصلِ باعَدَ بين مخرجَيْهِما؛ فأَلَانَ الثقلَ المتَحَقَّقَ من نطقِهما مُتواليَيْنِ.

وهذه الحالةُ بخلافِ توالي الحرفَيْنِ المتجانسَيْنِ من غيرِ فاصلٍ بينهما، فيشترطُ النظامُ اللغويُّ تقديمَ أقواهما جَرْسًا؛ كتقديمِ "الهمزة" المجهورةِ، على "الحاء"، و"الهاء" المهموستَيْنِ، في كلمتَيْ: "أَحَدٌ"، و"أَهْلٌ". والحكمةُ من تقديمِ الأقوى جَرْسًا أنَّه سابقٌ على الأضعفِ برتبتِه المعنويةِ، كما أنَّه يُرَاعِي طبيعةَ المتكلمِ الفسيولوجيةَ، إذْ يكونُ في بداية نطقِه أقوى نَفَسًا، وأكثرَ نشاطًا (١٤).

ثالثًا– الضَّابطُ النّوعِيُّ:

تَقْتَضِي قيودُ التوارِدِ في تأليفِ صوتَيْنِ لحرفَيْنِ متقاربَيْنِ حروفًا معينةً تجمعُها علاقةٌ صوتيةٌ وصرفيةٌ؛ حيثُ راعى الصرفيون العربُ أَنّ صوتَ "الهاء" –مثلًا–قريبٌ من صوتَيْ "الهمزة"، و"الحاء"، فأجازوا الإبدالَ اللهجيَّ بين أصواتِ حرفَيْهِما، حيثُ شاركتِ العربيةُ بعضَ اللغاتِ الساميةِ –كالحبشيةِ، والأَمْهَرِيَّةِ– في ذلك، فقيلَ: "أَرَاقَ، وهَرَاقَ"، و"مَدَحَ، ومَدَه"(١٥).

وبِنَاءً على العلاقةِ الصوتيةِ بين بعضِ حروفِ الحلقِ؛ سَوَّغَ النظامُ الصرفيُّ توالي "الهمزة، والهاء"، أو "الهمزة، والحاء"، في الكلمتين السابقتين: "أَهْلٌ"، و"أَحَدٌ". و"الهمزة" فيهما متقدمة غالبًا؛ لقوةِ جرسِها، ولا تتأخرُ إلا لعلةٍ صرفيةٍ، كما في قولِ العربِ: "حَأْحَأْتُ بالكبشِ"، و"هَأْهَأْتُ بالإبلِ"؛ فكان تَأَخُّرُ "الهمزة" من أجلِ التضعيفِ؛ حيث يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في غيرِه(١٦).

والملاحظُ على هذه الضوابطِ في مُجملِها أنَّها ترتكزُ على استقراءِ كلامِ العربِ، وهدفُها تقليصُ

(١٢) انظر: الكشاف، للزمخشري (١٠٠١/٣).

(١٣) انظر: كتاب العين (٣١٤/٤).

(١٤) انظر: الخصائص (١/ ٥٥، ٥٦).

(١٥) انظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي (٣٧٠)، وفقه اللغات السامية (٤٨).

(١٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٨١٣)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١٩١/١-١٩٢).

دائـرةِ المتنـافراتِ الصـوتيةِ فـي حـروفِ الكلمـةِ؛ بوضعِ شروطٍ محددةٍ لها، تتعلقُ بعددِ الأصواتِ المتنـافرةِ، وبموقـعِ بعضِـها مـن بعـضٍ، وبنـوعِ الحروفِ فيها، وبأحكامِها في ظواهرِ الصياغةِ الصـرفيةِ، كـالإعلالِ والإبـدالِ، والتضـعيفِ،... وغيرها. ويمكن القولُ بأنَّ هذه الضوابطَ –بمفهوم المخالفـةِ– تتفـقُ مـع العُـرْفِ اللغـويِّ الجَمْعِـيِّ، والـذوقِ العـامِّ فـي تـأليفِ الأصـواتِ اللغويـةِ فـي الميـلِ إلـى الاقتصـادِ فـي الجهـدِ، والسـهولةِ فـي النطقِ.

ورغـم أنَّ النظـامَ اللغـويَّ يُبِـيحُ للمـتكلمِ فـي نشـاطِه اللغـويِّ تَجَشُّـمَ ثقلِ التنـافرِ الصـوتي فـي بنـاء الكلمـة؛ فإنَّـه قـد يسـتعينُ بظـواهرِ الإعـلالِ والإبدالِ، والإدغامِ ...؛ لأجلِ الهروبِ من ذلك الثقل، وهذا هو الشـائعُ فـي الاستعمال اللغوي. فقـد عرفنـا أنَّـه يجـوزُ تـوالي صَـوْتَيْ "العـين"، و"الهـاء" فـي الكلمـةِ دونَ فصـلٍ بينهمـا، بشـرطِ تقديمِ الأقوى منهمـا فـي الجَـرْسِ الصـوتيِّ، ومـع ذلك استكرهَتْ قبائلُ "تميم" النطقَ بهما مُجتمعَيْنِ عنـدَ إسـكانِ العـين فـي "مَعْهُـم" فأبـدلوا الحـرفَيْنِ حـاءَيْنِ، وأدغمُـوا الأُوْلَـى فـي الآخِـرةِ، فقـالوا: "مَحُّـمْ"، ولـمْ يقولـوا: "مَعُّـمْ"؛ لأنَّ "التقاءَ الحـاءَيْنِ أخفُّ من التقاءِ العينَيْنِ...، والمهموسُ أخفُّ من المجهورِ"(١٧).

وهكذا، يقصدُ السلوكُ اللغويُّ للتميميّين إلى الإبدالِ الصوتيِّ، ثمَّ إلى الإدغامِ –وهما ظاهرتان سـياقيتان– للهـروبِ مـن الثقـلِ؛ بسـببِ موقـعِ صَوْتَـيْ الحرفَيْنِ المتنافرَيْنِ، من غيرِ فصلٍ بينهما في بنيةِ الكلمةِ؛ فكانَ ذلكَ أسهلَ عليهم من النطقِ بالحرفَيْنِ المتقاربَيْنِ.

وينسـحبُ ذلـك السـلوكُ علـى العاميَّـاتِ المعاصرةِ، ففي العاميَّةِ المصريةِ–مثلًا– يقولون: "سَـافِرْ مَحُّـمْ"، وهـم يريـدون: "سَـافِرْ مَعْهُـم"، بـلْ يفعلُون ذلك أيضًـا عند التقاءِ "العين" مـع "هاء" الضـميرِ "هُـمْ" فـي نهايـةِ الكلمـةِ، نحـو: "جَمَّحُّـمْ عندي"، وهم يريدون: "جَمَّعْهُم عندي". ولعلَّ هذا يـدعونا إلـى ضـرورةِ التوفيـقِ بـين العُـرْفِ اللغـويِّ الخـاصِّ بـالمتكلمِ فـي تـأليفِ أصـواتِ الكلمـةِ وحروفِهـا، والعُـرْفِ الاجتمـاعيِّ العَـامِّ (النظـامِ اللغويِّ)؛ فالمستوى الصوابيُّ لمتكلمِ اللغةِ يجـبُ أنْ يُراعِـيَ "القواعـدَ العامَّـةَ المشـهورةَ فـي صياغةِ الكلامِ والعباراتِ، على حسبِ نظامِ اللغةِ المسـتعملةِ فـي الأصـواتِ، والصـيغِ، والمفـرداتِ، وتأليفِ الكلامِ"(١٨).

المتنافراتُ الصوتيةُ من الحروفِ اللسانيةِ:

الحـروفُ اللسـانيةُ، حسـبَ ترتيـبِ مخارجِهـا، سـبعة عشـر حرفًـا، هـي: "القـاف"، فـ "الكـاف"، فـ "الجيم، والشين، والياء"، فـ "الضـاد"، فـ "الـلام"، فـ "النـون"، فـ "الطـاء، والـدال، والتـاء"، فـ "الصـاد، والزاي، والسين"، فـ "الظاء، والثاء، والذال".

ويمنعُ نظامُ الأصواتِ العربيةِ اجتماعَ "الجيم" مع "القاف" في كلمةٍ واحدةٍ، أو توالي "الصاد" مع "الجـيم"، أو "النـون" مـع "الـراء"، أو "الـزاي" مـع "الـدال". ولـذلك جعلَ مُعرِّبـو اللغـاتِ اجتمـاعَ هذه

(١٧) الكتاب (٤/٤٥٠)، وانظر: المبدع في التصريف، لأبي حيان الأندلسي (٢٦٣).

(١٨) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، للدكتور محمد عيد (٣٢).

المتنافراتِ الثقيلةِ من حروفِ اللسانِ في بنيةِ الكلمةِ أحدَ محدِّداتِ عُجْمَتِها؛ فأجازُوا تبديلَ بعضِ أصواتِها لتناسبَ أبنيةِ العربيةِ؛ حِرْصًا منهم على التخفيفِ وسهولةِ النطقِ. وعند استقراءِ الإبدالِ في تلك الحروفِ؛ وجدوا أنَّ البدلَ مطردٌ في خمسةِ حروفٍ، منها ثلاثةُ حروفٍ لسانيةٍ، هي: "الكاف، والجيم، والقاف"، وحرفان شفويان هما: "الباء، والفاء". وأنَّه غيرُ مطردٍ في خمسةِ حروفٍ أخرى، منها أربعةُ حروفٍ لسانيةٍ هي: "السين، والشين، واللام، والراء"، وحرفٌ حلقيٌّ واحدٌ هو: "العين"(١٩).

غير أنَّ النظامَ اللغويَّ يُجِيزُ توالي حرفَيْنِ لسانيَّيْنِ متجانسَيْنِ، مثل "التاء، والدال"، أو "الطاء، والدال"، كما في الفعلين: "وَتَدَ"، و"وَطَدَ"، أو الاسم: "وَتِدٌ"؛ بشرطِ تقديمِ أقوى الحرفَيْنِ. وليس مصدرُ قوةِ الحرفِ صفتَهَ من حيث الهمس والجهر، فـ "التاء" مهموسة، و"الدال، والطاء" مجهورتان، وإنَّما تَصْدِرُ قوتُه عن تفاعلِ صوتِه مع ما يقاربُه من أصواتٍ في المخرجِ، أو يجانسُه في الصفةِ. وقد استدلَّ ابنُ جني على ذلك بأنَّه: إذا وَقَفْتَ على "التاء"، أو "الدال"، وذُقْتَهما ساكنتَيْنِ؛ وَجدْتَ الصوتَ ينقطعُ عند "التاءِ" بجرسٍ قويٍّ، ووَجَدْتَهُ ينقطعُ عند "الدالِ" بجرسٍ خفيٍّ (٢٠).

ورغمَ أنَّ النِّظامَ اللغويَّ يُجيزُ إدغامَ الحرفين المتجانسَيْنِ، وإدغامَ الحرفين المتماثلَيْنِ؛ فإنَّ الإدغامَ في: "وَتِدٌ"، و"وَتَدَ"، و"وَطَدَ" غيرُ جائزٍ، مع تَجَشُّمِ ثِقَلِ نُطْقِهما متجاورَيْنِ؛ وذلك لأمنِ اللبسِ بين الصيغِ الصرفيةِ، كما حَدَثَ في "وَدٌّ"، من "وَتْدٌ"، مُخَفَّفًا من "وَتِدٌ" عند بني تميمٍ، نحو: "كَبْدٌ"، و"فَخْذٌ"، والإظهارُ لغة الحجازيين (٢١). ولم يأتِ مصدرَا الفعلين على: "وَتْدًا"، ولا "وَطْدًا"، بل قالوا: "تِدَةً"، و"طِدَةً"؛ فهم من بيانه وإدغامه بين ثُقْلٍ، ولَبْسٍ (٢٢).

ويجوزُ توالِي حرفَيْنِ لسانيَّيْنِ متجانسَيْنِ في بنيةِ الكلمةِ؛ عندما يكتسبُ أحدُهما صفاتِ الحرفِ الآخرِ في أثناءِ تجاورِهما، ومن أمثلةِ ذلك عند الصرفيين:

- قولُهم عند اجتماعِ "الصاد"، و"الدال" في "مَصْدَق": "مَزْدَق". وفي "مَصْدَر": "مَزْدَر"؛ حيثُ أُبْدِلتِ "الصادُ" المهموسةُ "زايًا"؛ لتُوافِقَ "الدالَ" في الجهرِ.
- قولُهم عند اجتماعِ "الجيم"، و"التاء" في صيغةِ "افْتَعَلَ"، كـ "اجْتَمَعُوا": "اجْدَمَعُوا"، وفي "اجْتَوَرُوا": "اجْدَوَرُوا"؛ حيثُ أُبْدِلَتِ "التاءُ" المهموسةُ "دالاً" مجهورةً؛ لتناسبَ جَهْرَ "الجيمِ".
- أجازَ الصرفيون تَوالِي الحرفَيْنِ المتقاربَيْنِ، إذا جاءَ الإدغامُ على خلافِ المطردِ فيه، فالحرفُ الأولُ يُبْدَل للثانِي، وليسَ العكسُ؛ ومنْ ثمَّ استحسنُوا "اصْطَبَرَ"، ولم يستحسنُوا "اصَّبَرَ". أو تَرَتَّبَ على الإدغامِ زوالُ الصفةِ الصوتيةِ

(١٩) انظر أمثلة ذلك: الكتاب (٣٠٥/٤، ٣٠٦)، والمعرب من الكلام الأعجمي (٥٤– ٥٦).

(٢٠) انظر: سر صناعة الإعراب (٨١٤/٢، ٨١٨).

(٢١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢٦٦/٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣٥٠/١).

(٢٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥٢٧/٥).

للحرفِ المُدغمِ؛ ولذلك استحسنُوا "اضْطَرَبَ"، ولم يستحسنُوا "اطَّرَبَ"؛ فإدغامَ "الضاد" في "الطاء" يَسْلِبُها صفةَ التَّفَشِّي، ومذهبُهم أَنْ تُدْغِمَ صوتَ الحرفِ الأضعفَ في الأقوى، لا العكس (٢٣).

ورغمَ أنَّ الحرفَ المُبْدَلَ حرفٌ لسانيٌّ أيضًا، يَقْرُبُ في مخرجِه من الحرفِ المُبْدَلِ منه، فإنَّ السلوكَ اللغويَّ لبعضِ القبائلِ العربيةِ يَقْصِدُ إلى استبدالِ التجنيسِ أو الانسجامِ الصوتيّ للحرفَيْنِ بالتنافرِ الصوتي الذي سَبَّبَه قُرْبُ مخرجِهما؛ كي يكونَ العملُ من جهةٍ واحدةٍ، ويجدُوا بذلك نوعًا من التخفيفِ في نطقِهما متواليَيْنِ؛ ولذلك أرادوا تَجْنِيسَ أصواتِ الحروفِ المتنافرةِ في بناءِ الكلمةِ (٢٤).

وهذا التجنيسُ (التأثيرُ الصوتيُّ) بين حروفِ اللسانِ موجودٌ أيضًا في اللغاتِ الساميةِ، كما هو موجودٌ في العربيةِ مع اختلافٍ طفيفٍ، ومن مظاهرِه:

- تتأثَّرُ "تاءُ" الصيغةِ الانعكاسيةِ "تاءُ الافتعالِ" في العربيةِ، والعبريةِ، والآراميةِ بأصواتِ الصفيرِ المفخمةِ أو المجهورةِ التي تتبادلُ معها الأمكنةُ.
- تَتَحَوَّلُ "التاء" إلى "دال"؛ بتأثيرِ صوتِ حرفِ "الباء" الواقعِ عينًا للكلمةِ؛ ففي الآشوريةِ: kbt تَتَحَوَّلُ إلى kbd في الساميةِ الغربيةِ.
- تَتَحَوَّلُ "التاء" إلى "طاء"؛ بتأثيرِ صوتِ حرفِ "القاف" الواقعِ "فاءً" للكلمةِ، كما في الآراميةِ: ktr "يربطُ".
- تُقْلَبُ "تاءُ" الافتعالِ "دالًا" بعدَ "الميمِ"، أو "الجيمِ" في الآشوريةِ، ومثلها في العربيةِ: "اجْتَمَعُوا"، و"اجْدَمَعُوا"(٢٥).

ومُحَصَّلَةُ المتنافراتِ الصوتيةِ من حروفِ اللسانِ في بناءِ الكلمةِ أنَّ النظامَ الصرفيَّ يُجِيزُ وقوعَ التنافرِ الصوتيّ؛ بشرطِ تقديمِ الحرفِ الأقوى منها، وذلك عندَ أمنِ اللبسِ بين الصيغِ الصرفيةِ، أو جاءَ إدغامُ المتنافرَيْنِ منها مُخَالِفًا لقاعدةٍ صرفيةٍ مطردةٍ، أو في حالِ تَحَوُّلِ أحدِ المتنافرَيْنِ إلى حرفٍ آخرَ مجانسٍ لهما في الجرسِ والصفةِ، فيُعَوِّضُ التجنيسُ الصوتيُّ التنافرَ اللفظيَّ في البنيةِ الصرفيةِ.

٢) المتنافراتُ الصوتيةُ في الحروفِ المتماثلةِ:

يُعَدُّ تجاورُ حرفَيْنِ من جنسٍ واحدٍ من المتنافراتِ الصوتيةِ التي تُثْقِلُ بنيةَ الكلمةِ؛ إذْ يجدُ اللسانُ تكلُّفًا شديدًا عند الرجوعِ إلى نفسِ المخرجِ بعدَ تَحَوُّلِه عنه. ولذلك يسعى النظامُ الصرفيُّ إلى حلِّ هذه المشكلةِ الصوتيةِ بإدغامِ المثلَيْنِ، فيرفعُ المتكلمُ اللسانَ بهما دُفْعَةً واحدةً؛ لأنَّ المخرجَ واحدٌ، ولم يفصل بينهما بحركةٍ (٢٦).

والصوتُ المُضَعَّفُ منَ المِثْلَيْنِ–عندَ علماءِ الأصواتِ– صامتٌ طويلٌ، يُشْبِهُ الحركةَ الطويلةَ

(٢٣) المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني (٥٤٤).
(٢٤) انظر: الكتاب (٤٧٨/٤)، والمنصف شرح كتاب التصريف (٥٤١).

(٢٥) انظر بتصرف: فقه اللغات السامية (٥٦).
(٢٦) انظر: المقتضب، للمبرد (٣٣٣/١)، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي (٤٠١)، وشرح شافية ابن الحاجب، للأستراباذي (٢٣٨/٣).

التـي تُسـاوي ضِـعْفَ الحركـةِ القصـيرةِ، فـلا فـرقَ بين "قَدِمَ"، و"قَدَّمَ" سِوَى في قِصَرِ المُدَّةِ الزمنيـةِ لحَبْسِ الهواءِ في الكلمـةِ الأولى، وطولِها وتَوَتُّرِ اللسانِ في المخرجِ في الكلمـةِ الثانيـةِ. ولـم يَكُنْ هذا التصـورُ ببعيـدٍ عنِ فكر علمـاء العربيـة، إذِ الحركـاتُ والحـروفُ أصـواتٌ بعضـها أعظـم مـن بعضٍ؛ فسَمُّوا الصـوتَ العظـيمَ حرفًـا، والصـوتَ الضعيفَ حركةً، وإنْ كانَا في الحقيقةِ شيئًا واحدًا (٢٧). أمَّا الصرفيون العربُ القدامى، فيرون أنَّ المُضَـعَّفَ صـامتٌ مكـررٌ (صـامتَانِ قَصِـيرَانِ)، وهذا ما قصدوا إليه عندَ تعريفِهم الإدغامَ (٢٨).

ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ أمرٍ؛ فَإِنَّ مَيْلَ الذوقِ اللغويّ العـامّ إلـى إدغـامِ المثلَـيْنِ، كُلَّمَـا أمكـنَ إلـى ذلـك سـبيلًا، لا يَنْفِـي وقـوعَ مـا يُخَـالِفُ هـذه الظـاهرةَ، وتجاورَهمـا غيـرَ مُـدغمَيْنِ، مُسْـتَثْقَلَيْنِ فـي بعـضِ الصيغِ؛ لأسبابٍ صوتيةٍ، كالتقاءِ الساكنَيْنِ، وهو مـا تَأْبَـاهُ اللغـةُ، أو لأسـبابٍ صـرفيةٍ تتعلّـقُ بـأمنِ اللـبسِ بـين الصـيغِ، أو إلحـاقِ بعضِـها بـأوزانٍ مطردةٍ في اللغةِ، ويتناولُ البحثُ هذه الضوابط في النقاطِ الآتيةِ:

أ) وقَوعُ المثلَيْنِ أصلَيْنِ في صدرِ كلمةٍ ثلاثيةٍ، نحـو: "دَدَنٌ: اللهو واللعب"، و"بَبَرٌ: حيوانٌ يشـبهُ النَّمِـرَ". ورغـمَ أنَّ تجاورَهمـا مُـؤْذِنٌ بإدغامِهما؛ فإنَّه غيرُ جائزٍ؛ لعلةٍ صوتيةٍ، هي الابتداءُ بالساكنِ–أوَّل المدغمَيْنِ–، وهذا غيرُ جائزٍ في العربيةِ.

أمَّا الإدغامُ في بنـاءِ "تَفَاعَلَ" ممَّا أَوَّلُـه ألفُ وصلٍ مُجْتَلَبَةٌ للنطقِ بالساكنِ، وبعدها مُدغمٌ، فهو من قبيلِ إدغامِ المتجانسَيْنِ، كـ "ادَّارَكَ"، و"اثَّاقَلَ"، وأصلُهما: "تَـدَارَكَ"، و"تَثَاقَلَ"، حيـثُ قُلِـبَ الحـرفُ الأولُ من جنسِ الثاني، ثمَّ أُدْغِمَا معًا، واجْتُلِبَتْ ألفُ الوصلِ للنطقِ بأَوَّلِ المُدغمين الساكنِ.

ب) إلحـاقُ الصـيغِ الصـرفية بتجـاورِ حـرفين متمـاثلين، كإلحـاقِ "جَلْبَـبَ"، و"شَـمْلَل" بـ "دَحْرَجَ" في بناءِ الرباعيّ من الأفعالِ "فَعْلَلَ". وإلحـاقِ "قَـرْدَدٌ"، و"مَهْـدَدٌ"، بـ "جَعْفَـر" فـي الربـاعيّ مـن الأسـماءِ. وإلحـاقِ "عَفَـنْجَجٌ"، و"أَلَنْـدَدٌ" بـ "سَـفَرْجَلٍ" فـي الخماسـيّ "فَعْلَـلَّ". وإدغامُ المثلين في هذه الأبنيةِ يُبْطِلُ غرضَ الإلحاقِ، "والأحكامُ الموضوعةُ للتخفيفِ؛ إذا أَدَّتْ إلـى نَقْـضِ أغـراضٍ مقصـودةٍ تُرِكَتْ"(٢٩).

جـ) أمنُ اللبسِ بين الصيغِ الصرفيةِ، كـ "طَلَلٍ"، و"سُـرُرٍ"، فإنّـه لا يُـدْغَمُ المِـثْلان فيهمـا، فلـو قِيلَ: "طَلٌّ"، لم يُعْلَم أهو على بناءِ "فَعَل"، أم "فَعْل"، كـ "جَدٌّ"؟ ولو قِيلَ: "سُرٌّ" لم يُعْلَم أهو على بناءِ "فُعُل" أم "فُعْل" كـ "دُرٌّ"؟

وقدْ أَضْفَى ابنُ جنـي علـى هذه الحالـةِ بُعْدًا صوتيًّا؛ إذْ رأى أنَّ إظهارَ المثلَيْنِ في هذه الصيغِ كان للفصلِ بينهما بصوتٍ آخرَ، هو صوتُ حركةِ الحرفِ الأولِ منهما؛ ولذلك قَوَّتْهُ الحركةُ وحَصَّنَتْه

(٢٧) انظـر: شـرح المفصـل، لابـن يعـيش (٢٠٤/٥)، والأشـباه والنظائر في النحو (٢١٧/١).

(٢٨) انظر بتصرف: التطور النحوي للغة العربية (٥٣)، والمنهج الصـوتي للبنيـة العربيـة، رؤيـة جديـدة فـي الصـرف العربـي (٢٠٧).

(٢٩) شرح المفصل، لابن يعيش (٥١٥/٥).

من الإدغامِ (٣٠). أيْ: أنَّ الثقلَ ليس سببُه تكرار الصامتَيْنِ، وإنَّما سببُه تكرار المقاطعِ الصوتيةِ لأبنيةِ صيغةِ الثلاثيِّ "فعل"، حيثُ تتكونُ من ثلاثةِ مقاطعَ قصيرةٍ مفتوحةٍ هي: "ص ح/ ص ح/ ص ح"، وسنناقشُ هذه المسألةَ في المتنافراتِ الصوتيةِ لتوالِي الحركاتِ، إنْ شاء الله.

د) وقوعُ أوَّلِ المثلَيْنِ مُدْغَمًا في حرفٍ من جنسِه، نحو: "جُسَّسٌ" جمع "جَاسٌّ". فلو أُدْغِمَا لتَرَتَّبَ على ذلك أمران: الأول، تسكينُ ثاني المُدغمَيْنِ، فيؤدي إلى التقاءِ ساكنين، والثاني، تفويتُ الغرضِ من الإدغامِ الأولِ، وزوالِ بناءِ الجمعِ، حيثُ يَتَحوَّلُ الجمعُ من بناءِ "فُعَّلٌ" إلى بناءِ "فُعَلٌ"، والأخيرُ ليسَ من أبنيتِه.

لكنْ وردَ في كلامِ العربِ بعضُ الصيغِ مُدْغَمَةً وغيرَ مُدْغَمَةٍ في آنٍ معًا، وهي مَعْزُوَّةٌ إلى بعضِ قبائلِ العربِ، وليس التَّعَدُّدُ فيها ببعيدٍ عن التطورِ الصوتيِّ الذي يلحقُ الكلماتِ وصيغَها الصرفيةَ؛ بقصدِ التخفيفِ والبعدِ عن الثقلِ في نطقِ الأمثالِ متواليةً، وسأعرضُ بعضَ النماذجِ التي تُدَلِّلُ على ذلك:

أ) إظهارُ المثلين وإدغامُهما في بناء "افْتَعَل"، كـ "اقْتَتَل"، و"يَقْتَتِل". يقول سيبويه: "وممَّا يجري مجرى المنفصلين، قولك: "اقْتَتَلُوا، ويَقْتَتِلُون"، وإنْ شئتَ أَظْهَرْتَ وبَيّنْتَ، وإنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ، وكانتِ الزِّنَةُ على حالِها ..."(٣١).

وإدغامُ المثلَيْنِ في هذه الصيغةِ على ثلاثةِ وجوهٍ من لغاتِ العربِ، هي: "قَتَّلَ"، و"قِتَّلَ"، و"قِتِّلَ". ويُحْمَلُ على هذه الوجوهِ بناءَا اسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ، فقد جاءَ في شواذِ القراءاتِ قولُه ﷻ: ﴿ مِنَ المَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[الأنفال:٩] حيث قُرِئَ: ﴿ مُرُدِّفِينَ ﴾، و﴿ مُرِدِّفِينَ ﴾. والأصلُ: "مُرْتَدِفِينَ"، حيثُ أُدْغِمَتِ "التاءُ" في "الدالِ"، وحُرِّكَتِ "الراء"؛ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، فَضُمَّتْ تارةً إتباعًا لضمةِ "الميم"، وكُسِرَتْ تارة أخرى إتباعًا لكسرةِ "الدال"(٣٢).

وقد نَصَّ كلٌّ من ابنِ عصفورِ الأشبيليِّ، وأبي حيانِ الأندلسيِّ على أَنَّ بناءَ "قِتِّلَ"، بكسرِ المُدْغَمَيْنِ إتباعًا لكسرةِ الفاءِ، أقلُّ اللغتَيْنِ، فقدْ حُكِيَ: "قِتِّحُوا" في "اقْتَتَحُوا"(٣٣).

ويُشَكِّلُ تَعَدُّدُ صيغِ الإدغامِ لبناءِ "افْتَعَلَ"، عندما يكونُ فاءُ الكلمة "تاءً" جانبًا مُهِمًّا منْ جوانبِ التطورِ الصوتيِّ في نطقِ المتماثلَيْنِ، فالإظهارُ –رغمَ ثقلِه– يناسبُ القبائلَ العربيةَ التي تَمِيلُ إلى التَّأَنِّي في النطقِ؛ كقبائلِ الحجازِ. أمَّا إدغامُهما، فيناسبُ القبائلَ التي تَمِيلُ إلى السرعةِ في النطقِ. ويبدو ذلك مِنْ عَزْوِ أبي حيانِ الأندلسيِّ بناءَ "قِتَّلَ"، بالكسرِ والإتباعِ إلَى مَنْ

(٣٠) انظر الخلاف في الترتيب بين الحرف والحركة: سر صناعة الإعراب (٢٩/١).

(٣١) الكتاب (٤٤٣/٤)،

(٣٢) انظر: المحتسب (٣٨٧/١)، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري (٦١٧/٢-٦١٨)، والبيان في إعراب غريب القرآن، لابن الأنباري (٣٨٤/١).

(٣٣) الممتع الكبير في التصريف (٤٠٧). وانظر: المبدع في التصريف (٢٤٧).

يقولُ في "يَفْتَعِل": "يِفْتِعِل"، ويجوزُ كسرُ "القاف"؛ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، فتقول: "قِتِّلَ"، ويِقِتِّل"(٣٤). ولعلَّه يشيرُ بذلك إلى قبائلِ "تميمٍ" التي عُزِيَ إليها كسرُ حرفِ المضارعةِ.

ب) وقوع المِثْلَينِ حَرْفَيْ علةٍ في آخرِ الفعلِ، نحو: "حَيِيَ"، و"عَيِيَ"، و"حَيَّ"، و"عَيَّ". ومن القراءاتِ القرآنيةِ قولُه ﷻ: ﴿ ويَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال: ٤٢]. وهذا هو الأصلُ؛ لأنَّ الحرفَيْنِ متماثلان ومتحركان، مثلَ: "شَدَّ"، و"مَدَّ".

وقُرِئَ بالإظهارِ: ﴿ ويَحْيَا مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾. وفي هذه القراءةِ وجهان:

- الأول، حَمْلُ الماضي على المستقبلِ في إظهارِ المثلَيْنِ، وهو "يَحْيَا".
- والثاني، أنَّ حركةَ الحرفين المتماثلَيْنِ مختلفةٌ –بالكسرِ، والفتحِ–، واختلافَ الحركتين كاختلافِ الحرفين؛ فجازَ الإظهارُ، كما في: "لَحِحَتْ عَيْنُه، وضَبِبَ البلدُ إذا كَثُر ضَبُّه"(٣٥).

فمَنْ أدغمَ: ﴿ حَيَّ ﴾ مالَ إلى التخفيفِ، وهذا هو الأصلُ في اللغةِ. ومَنْ أظهرَ: ﴿ حَيِيَ ﴾ تَجَشَّمَ ثقلَ النطقِ بحرفَيْ العلةِ المتماثلَيْنِ في آخرِ الفعلِ، وذلك لعلةٍ صرفيةٍ، هي أنَّهم كرهوا إعلالَ "عين" الفعلِ و"لامِه" مَعًا؛ "فَنَزَّلُوا الأوّلَ منزلةَ الصحيحِ، وأقرُّوه على لفظِه في الماضي، وَوَفَّوْهُ ما يستحقُّه من الحركاتِ"(٣٦). أيْ أنَّهم عَدَلُوا عن التخفيفِ بإدغامِ المثلَيْنِ إلى التثقيلِ بإظهارِهما؛ لئلا يلحقَ بنيةَ الفعلِ تغييرٌ بالحذفِ أو بالقلبِ عند تَحَرُّكِ أوَّلِ المِثْلَيْنِ المعتلَيْنِ، فيضيعُ المعنى المرادُ من الصيغةِ، عند قلبِ أوَّلِ المثلَيْنِ ألفًا؛ لتحركِه وفتحِ ما قبلَه، فيُقَال: "حَايَ"، و"عَايَ"، ثمَّ يَستدعي ذلك قلبَ الحرفِ الثاني؛ لتطرفه بعد الألف.

جـ) إظهارُ المثلَيْنِ الساكنِ ثانيهما، ونطقُهما ثقيلَيْنِ في آخرِ الفعلِ؛ لعلةٍ نحويةٍ، أو صرفيةٍ (٣٧)؛ كأَنْ يُسَكَّنَ لاتصالِه بضمائرِ الرفعِ المتحركةِ، كقولِه ﷻ:﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لكم الكَرَّةَ وأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ ﴾[الإسراء:٦]. أو لجزمِ مضارعِه، كقولِه ﷻ:﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدَ هَوَى ﴾[طه:١٨١]. أو عندَ تَصَرُّفِ الأمرِ من مضارعِه، كقولِه ﷻ: ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴾ [طه:٢٧].

والعلَّةُ في فكِّ إدغامِ المثلَيْنِ مع الماضي والأمرِ من هذه الأفعالِ أَنَّ السكونَ في آخرِ الفعلِ علامةُ بناءٍ، وفي المضارعِ علامةُ إعرابٍ، وقدْ حُرِّكَ أَوَّلُ المِثْلَيْنِ؛ لئلا يلتقيَ ساكنان. وقدْ عُزِيَ ذلك إلى أهلِ الحجازِ، فإنَّ عدولَهم عن "الخفةِ" إلى "الثقلِ" – رغمَ ميلِهم إلى اقتصادِ الجهدِ– كانَ للمحافظةِ على علامةِ البناءِ، أو علامةِ الإعرابِ في الفعلِ.

---

(٣٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣٤٢/١).

(٣٥) التبيان في إعراب القرآن (٦٢٥/٢-٦٢٦). والبيان في إعراب غريب القرآن (٣٨٨/١).

(٣٦) شرح المفصل، لابن يعيش (٥٠٥/٥)، وانظر: المنصف شرح التصريف (٤٣٦).

(٣٧) انظر هذه الحالة في: الكتاب (٥٣٠/٣-٥٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب، للأستراباذي (٢٤٤/٣-٢٦٤)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣٤٣/١-٣٤٤).

ولكنْ سَلَكَتْ بعضُ القبائلِ العربيةِ التي مَالَتْ إلى فَكِّ إدغامِ المثلَيْنِ عندَ إسنادِ الفعلِ المضعفِ الثلاثيّ، مكسورِ "العينِ" إلى ضمائرِ الرفعِ المتحركةِ مسلكَ التخفيفِ بحذفِ أوَّلَ المثلَيْنِ على أَصَحِّ الأقوالِ، فقالوا في "ظَلِلْتُ": "ظَلْتُ"، بحذفِ عينِ الفعلِ، وفتحِ الفاءِ. و"ظِلْتُ"، بحذفِ العينِ، وإلقاءِ كسرتِها على الفاءِ (٣٨).

وقد قُرِئَ قولُه ﷻ: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [الواقعة:٦٥] بالوجوهِ الثلاثةِ: فعلى الأصلِ: ﴿ فَظَلِلْتُمْ ﴾، وقُرِئَ بالتخفيفِ: ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾، و ﴿ فَظِلْتُمْ ﴾(٣٩).

أمَّا إدغامُ المثلَيْنِ في هذه الحالاتِ؛ فقد وردَ عندَ أهلِ الباديةِ، وعلى رأسِهم قبائلُ تميمٍ؛ حيثُ قالوا: "رَدَّتُ، ولم يَرْتَدّ، ورُدَّ". وقد جاءَ على هذه اللغةِ قراءاتٌ قرآنيةٌ سبعيةٌ، كقولِه ﷻ: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة:٥٤]. وقولِه ﷻ: ﴿ ومَنْ يُشَاقِّ اللهَ فَإِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[الحشر:٤].

وهكذا؛ تأخذُ الظواهرُ اللغويةُ التي تُجيزُ وقوعَ التنافرِ الصوتيّ في البنيةِ الصرفيةِ بضوابطَ محدّدةٍ حُجِّيَّتَها من القراءاتِ القرآنيةِ السبعيةِ التي وَرَدَتْ بإظهارِ المثلَيْنِ، وإدغامِهما معًا؛ ولذلك ذهبَ الدكتور عبده الراجحي إلى شهرة القراءةِ بالإدغامِ وتَفَشِّيها بين القُرَّاءِ، ومشاركتهم لها في وجوه القراءات القرآنية؛ فلم يكن الإدغامُ أقلَّ شيوعًا من الإظهارِ في اللغة العربية، إنْ لم يَزِدْ في ذلك عليه (٤٠).

ويَتَفَرَّعُ على ظاهرة جوازِ فَكِّ المثلَيْنِ وإدغامِهما في الاختيارِ مسألةُ: "إجراءِ المُدغمِ مجرى غيرِ المُدغمِ في الشعرِ"، ومن ذلك قولُ قعنب بنِ أُمِّ صاحبٍ:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي
أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ، وَإِنْ ضَنِنُوا(٤١)

وقولُ العَجَّاجِ:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ(٤٢)

حيثُ اضطرَّ الشاعران، فَرَدَّا المُضَعَّفَ إلى الأصلِ، وأظهرَاه، وحَرَّكَاه بِمَا يكونُ له من الحركاتِ، فالأصلُ في "ضَنِنُوا": "ضَنُّوا"، وفي "أَظْلَل": "أَظَلّ"(٤٣).

وبعدُ، فقد كانت هذه أمثلةً قصدتُ إليها في سبيل الاستدلالِ على ظاهرةِ جوازِ وقوعِ التنافرِ الصوتيّ في البنيةِ الصرفيةِ، من خلالِ أصواتِ الحروفِ المتجانسةِ، وأصواتِ الحروفِ المتماثلةِ في المخرجِ. وقد ثبتَ أنَّ النظامَ الصرفيَّ لم يَرفضْها رفضًا تامًّا؛ فهي جزءٌ منَ رصيدِه اللغويّ، وإنَّما وضعَ لها الضوابطَ والشروطَ التي تُجيزُها في الاستعمال اللغويّ. وهذا الإجراءُ ذاتُه قدْ اتَّبعَه

(٣٨) انظر: معاني القرآن، للفراء (١٩٠/٢)، والمسائل الحلبيات (١٣٩-١٤٠).

(٣٩) معاني القرآن (١٩٠/٢)، والكشاف (١٢١٦/٤)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٤١٨/٢).

(٤٠) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١٣١).

(٤١) البيت من بحر البسيط، في الكتاب (٢٩/١)، والمقتضب (٣٥٤/٣).

(٤٢) البيت من الرجز، في ديوانه (٢٣٦/١).

(٤٣) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (٦٣-٦٤).

الصـرفيون مـع المتنـافراتِ الصـوتيةِ فـي تـوالي الحركاتِ، وهذا موضوعُ المبحثِ الثاني.

المبحث الثـاني: المتنـافراتُ الصـوتيةُ فـي تـوالِي الحركاتِ

الحركـةُ قيمـةٌ صـوتيةٌ في بنيـةِ الكلمـةِ، فهي تتفاعـلُ وأصـوات الحـروفِ "الصـوامت"، أو الحركاتِ "الصوائت" المجاورةِ لها، فتُقَوّي الحرفَ وتُحَصّـنة منَ الإدغـامِ أو الإبـدالِ، وتُحَـدّدُ المـدةَ الزمنيـةَ المسـتغرَقةَ للنطـقِ بـه؛ ولـذلك وَعَـى الصـرفيون العربُ العلاقـةَ الصـوتيةَ الكَمّيّـةَ بـين الحركـاتِ فـي النظـامِ المقطعـيّ للكلمـةِ، إذْ قَسَّـموا الحركاتِ إلى حركاتٍ قصيرةٍ، وأخرى طويلـةٍ. أما الحركـاتُ القصـيرةُ فهـي الفتحـةُ، والكسـرةُ، والضـمةُ، والحركـاتُ الطويلـةُ فهـي حـروفُ المـدّ، الألفُ، والياءُ، والواو. يقولُ ابنُ جنـي في ذلك: "الحركـاتُ أبعـاضُ حـروفِ المـدّ واللـين...، وقـد كـان متقـدمو النحـويين يُسَـمُّون الفتحـةَ الألـفَ الصـغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصـغيرةَ، والضـمةَ الـواوَ الصـغيرةَ، وقـد كـانوا فـي ذلـك علـى طريـقٍ مستقيمةٍ"(٤٤).

ويُراعِـي النظـامُ الصـوتيُّ المناسـبةَ بـين الحركاتِ ومجانسةِ بعضِها البعضَ. وعلى أساسِ ذلـك تكـونُ حـروفُ المَـدِّ حركـاتٍ "صـائتةٍ"؛ إذا سُـبِقَتْ بمـا يجانسُـها مـن حركـاتٍ قصـيرةٍ، نحـو: "كِتَـابٌ"، و"عَمُـودٌ"، و"قَضِـيبٌ". أمـا فـي حـالِ غيـابِ تلـك المناسـبةِ الصـوتيةِ عنهـا؛ فتصـير حروفًا صـامتةً أو أشـباهَ حركـاتٍ، وهذا لا يكـونُ إلَّا مع صوتَيْ "الواو"، و"الياء"، في حالتين هما:

– الأولى،عند سكونِهما، وفتحِ ما قبلهما، نحـوَ: "ثَوْرٌ"، و"بَيْتٌ".

– والثانيـة، عنـدما يتحركـان بحركـةٍ قصـيرةٍ، نحـوَ:"وُضِـعَ"، و"يَسُرَ".

وفـي هـاتين الحـالتين يُعَامَـلُ هذان الصـوتان باعتبارَيْنِ: "الأَوَّل، أنَّهما نصفُ حركةٍ من الناحيةِ الصـوتيةِ. والثـاني، أنَّهمـا نصـفُ صـامتٍ مـن الناحيةِ الموقعيةِ"(٤٥).

أمـا "الألف" مـن الناحيـةِ الصـوتيةِ فـلا تكـونُ إلا مَـدًّا فـي اللغـةِ العربيـةِ؛ فهـي مُشْـبَعَةٌ عـن الفتحـةِ القصـيرة التـي تناسـبُها. غيـرَ أنَّهـا مـن الناحيـةِ الصـرفيةِ الاشـتقاقيةِ منقلبـةٌ عـن أصـلٍ هـو "الـواو"، أو "اليـاء"، فأصـلُ الفعـلِ "صَـامَ: صَـوَم"، وأصـلُ الفعـلِ "سَـارَ: سَـيَر". ورغـم اتفـاق الفعـلِ وأصـله فـي البنـاء الصـرفي "فَعَلَ"؛ لاعتمادِ الميزانِ الصرفيّ على فكرةِ الأصلِ أو جـذرِ الكلمـةِ؛ فإنهمـا مختلفـان مـن منظـورِ الأصواتِ، فـبينما يتكونُ الفعلُ "صَـامَ" منْ مقطـعٍ طويـلٍ مفتـوحٍ، ومقطـعٍ قصـيرٍ مفتـوحٍ (ص ح ح/ ص ح)؛ يتكونُ"صَـوَمَ" مـنْ ثلاثـةِ مقاطعَ قصيرةٍ مفتوحة(ص ح/ ص ح/ ص ح)؛ ولذلك يجبُ الحذرُ عندَ التعاملِ مع حروفِ المَدِّ في بنيةِ الكلمةِ؛ لاعتباراتٍ صوتيةٍ تَتَعَلَّقُ بوصفِ الاسـتعمالِ اللغـويّ لهـا، وأخـرى صـرفيةٍ تكشـفُ الجوانبَ المعياريةَ فيها (٤٦).

(٤٤) سر صناعة الإعراب (١٧/١).

(٤٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٣١).

(٤٦) أفدتُ فـي ذلـك مـن مقارنـة الـدكتور أحمـد كشـك بـين الـوزن الصرفي والوزن المقطعي في كتابه: من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي (٢٥).

ومهما يَكُنْ من خلافٍ حولَ توصيفِ بعضِ الحركاتِ في الدرسَيْنِ الصوتيّ والصرفيّ؛ فإنَّ علماءَنا –رحمهم الله– قد أدركوا أنَّ للعربِ ذوقًا لغويًّا في استعمالِ الحركاتِ، يقومُ على المناسبةِ الصوتيةِ بينها؛ حيثُ تحَامَوا التنافرَ الصوتيَّ والثقلَ فيها كما تحَامَوْهُما في أصواتِ الحروفِ؛ لِمَا آنَسُوا منْ بعضِها خِفَّةً، كالفتحةِ والألفِ، ومن بعضِها الآخرِ ثقلًا؛ كالكسرةِ، والضمةِ، والياءِ، والواوِ. وإذا وُجِدَتْ بعضُ المتنافراتِ الصوتيةِ التي تَنْتُجُ عن توالي الحركاتِ في الأبنيةِ الصرفيةِ؛ فإنَّ لها ضوابطَ تُسَوِّغُها لاعتباراتٍ صوتيةٍ خَاصَّةٍ بمَنْ يَسْتَسِيغُ نطقَها من قبائلِ العربِ، ولأخرى اشتقاقيةٍ تتعلَّقُ بالنظامِ الصرفيّ في العربيةِ، وهو ما يَسْتَبِينُ في المسائلِ الآتية:

١) التَّوالِي الكَمِّيُّ للحركاتِ في (فُعَلِ، وفُعَالِ):

يَأْبَى الذوقُ اللغويُّ تَوَالِي أكثرَ من ثلاثِ حَركاتٍ في النظامِ المقطعيّ للكلمةِ العربيةِ؛ وكلَّما كانتِ الصيغةُ الصرفيةُ أقلَّ في حركاتِها، ومقاطعِها الصوتيةِ كَثُر شيوعُها على الألسنةِ، واستعمالِها، وتَعَدَّدَتِ اشتقاقاتُها، ومنْ ثَمّ تَصَرَّفَ العربُ في أبنيةِ الثلاثيّ أكثرَ من تصرُّفِهم في أبنيةِ الرباعيّ، وتصرَّفوا في أبنيةِ الرباعيّ أكثرَ من أبنيةِ الخماسيّ، وليس ذلك لشيءٍ إلَّا لأنَّه أقلُّ في حروفِه، فَخَفَّ على ألسنتِهم(٤٧).

ويُسَبِّبُ نطقُ أكثرَ منْ ثلاثِ حركاتٍ متواليةٍ في بناءِ الكلمة ثقلًا وجهدًا عضليًّا على جهازِ النطقِ. والتفسيرُ العلميُّ لذلك أنَّ الحركاتِ "أصواتٌ انطلاقيةٌ، تَحْدُثُ من ذبذبةِ الأوتارِ الصوتيةِ عندَ مرورِ الهواءِ بها، وليسَ للفمِ من دورٍ في إنتاجِها سِوَى اتخاذِه شكلًا مُعَيَّنًا..."(٤٨). ومع تتابعِ أصواتِ الحركاتِ، دونَ اعتراضٍ للهواءِ في مجرى الفمِ يزيدُ التنافرُ الصوتيُّ، والثقلُ في نطقِ الكلمةِ.

وعندَ استقراءِ كلامِ العربِ وُجِدَ أنَّ المتنافراتِ الصوتيةَ وقعتْ بتوالي أربعِ حركاتٍ في بناءِ الرباعيّ "فُعَلِل"، كـ "عُلَبِطٌ" محمولًا في اشتقاقِه على بناءِ الخماسيّ "فُعَالِل" كـ "عُلَابِطٌ" المزيدِ بالألفِ. ودليلُ ذلك أنَّه ليس شيءٌ من هذا المثالِ إلَّا ومثالُ: "فُعَالِلٍ" جائزٌ فيه، تقولُ: ""عُجَالِطٌ، وعُجَلِطٌ"، و"عُكَالِطٌ، وعُكَلِطٌ"، و"دُوَادِمٌ، ودُوَدِمٌ" ... "(٤٩).

وقدْ ربطَ الصرفيون العربُ بين الصيغتَيْنِ على أساسِ فكرةِ الأصلِ، وأنَّ حَذْفَ الألفِ من "فُعَالِل" للتخفيفِ(٥٠). ويختصُّ هذا التخفيفُ بصوتِ الحركةِ الطويلةِ (الألف) لا بالصيغةِ الصرفيةِ؛ إذْ إنَّ الثقلَ الحادثَ من توالي الحركاتِ مَرَدُّه تفاعلُ المقطعِ الصوتيّ المتحركِ بالألفِ مع ما يجاورُه من المقاطعِ الصوتيةِ المماثلةِ أو المقاربةِ له.

---

(٤٧) انظر: الممتع الكبير في التصريف (٥٦).

(٤٨) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي(٢٩). وانظر: حديث براجشتراسر عن ثنائية الثبات والانتقال في أصوات الحروف والحركات. التطور النحوي للغة العربية (٥٥-٥٦).

(٤٩) الكتاب (٢٨٩/٤)، وانظر: الممتع الكبير في التصريف (٥٥).

(٥٠) انظر: الممتع الكبير في التصريف (٥٥)، وشرح المفصل، لابن يعيش (١٤٦/٣).

أمَّـا مـن منظـورِ التحليـلِ الصـرفيِّ؛ فـإنّ البنـاءين: "فُعَلِـل"، و"فُعَالِـل" مسـتعملان غيـرُ مهملـين، وإحـدى الصـيغتين مجـردةٌ، والأخـرى مزيدةٌ. ولا خلافَ بينهما إلَّا من الناحيةِ الصوتيةِ فـــي المقطـــعِ الثـــاني منهمـــا: (ص ح)، و (ص ح ح)، فمجـالُ ظهـورِ المقطـعِ الطويـلِ المفتـوحِ (ص ح ح) فـــي الكلمـــاتِ المزيـــدةِ والصيغِ الاشتقاقيةِ، وعند إعلالِ بعضِ أصواتِها، ويختفي تمامًا من كافَّةِ أبنيةِ الصيغِ المجردةِ، في الوصـلِ أو الوقـفِ (٥١). كمـا أنَّ المُـدَّةَ الزمنيـةَ لنطـقِ المقطـعِ الطويـلِ المفتـوحِ (ص ح ح) أطـولُ مـن نطـقِ المقطـعِ القصـيرِ المفتـوحِ (ص ح)، على أساسِ أنَّ "الألفَ" حركةٌ طويلةٌ للفتحةِ القصيرةِ.

ويقعُ التماثلُ الحركيُّ المَنْظُورُ منه بأكثرَ من أربعِ حركاتٍ في المركبِ العدديِّ من "أَحَدَ عَشَرَ" إلى "تِسْعَةَ عَشَرَ"، وهو في حكمِ الكلمةِ الواحدةِ عنـد الصـرفيين العـربِ. ويختلـفُ كَـمُّ الحركـاتِ المتواليـةِ والمقـاطعِ المتماثلـةِ فيـه، فهـي سِـتُّ حركـاتٍ فـي "أَحَـدَ عَشَـرَ"، ومقاطعُهـا قصـيرةٌ مفتوحـةٌ (ص ح)، أو سبعُ حركاتٍ في "ثَلَاثَةَ عَشَرَ"، فكلُّ مقاطعِها الصوتيةِ قصيرةٌ مفتوحةٌ (ص ح) مـا عـدَا المقطـعَ الثـانيَ ، فهـو مقطـعٌ طـويلٌ مفتـوحٌ (ص ح ح). ويضـبطُ النظـامُ الصـرفيُّ تـواليَ هـذا الكَـمِّ مـن الحركـاتِ بثلاثـةِ إجراءاتٍ، هي:

– الأول، اختيارُ أخفِّ الحركاتِ (الفتحةِ)؛ لتكونَ حركـةَ بِنَـاءٍ فـي آخـرِ مقطـعٍ صـوتيٍّ لكلِّ جزءٍ مـن العـددَيْنِ المـركبَيْنِ؛ لتتّسـقَ مـع حركـاتِ المقاطعِ الأُخْرَى فيكونَ التماثلُ الحركيُّ نوعًا مـن التخفيـفِ عنـدما يعملُ جهـازُ النطـقِ فـي اتجـاهٍ واحـدٍ فـي أثنـاءِ التصـويتِ بالحركـاتِ المتواليةِ.

– والثـاني، فَصْـلُ الحركـاتِ الخفيفـةِ المتماثلـةِ بحركةٍ ثقيلةٍ مخالفةٍ لها؛ لإحداثِ تَنَوُّعٍ صوتيٍّ. فقبائلُ "تميم" تكسرُ "الشّين" في "عَشَرَ"؛ طلبًا للخِفَّةِ، وهذا يتفقُ مـع عـاداتِهم النطقيـةِ التـي تَمِيلُ إلى الكسرِ، دونَ الفتحِ.

– والثالث، الفصلُ بين المتحركاتِ بساكنٍ، كأَنْ تُسَكَّنُ "العينُ"، أو "الشينُ" في "عَشَرَ"، فيُقال: "أَحَدَ عْشَرَ"، أو "أَحَدَ عَشْرَ"، وهذا معزوٌّ لقبائلِ الحجازِ(٥٢).

وينصُّ بروكلمان على أنَّ الحركاتِ في العددِ "عَشَـرَ"، أو"عَشَـرَةَ" فـي اللغـاتِ السـاميةِ تختلـفُ؛ حسب إفرادِها وتركيبِها مع عددٍ آخرَ، فالسُّريانية تُسَـكِّنُ "الشّـين"، والحبشـية والعبريـة تفتحَانهـا، والأكديـة تكسـرها (٥٣). ويُثْبِـتُ هـذا الاخـتلافُ الحركـيُّ ميـلَ اللغـاتِ السـاميةِ –ومنهـا اللغـةُ العربيةُ– إلـى ضبطِ توالِي أكثر من أربعِ حركاتٍ في المقاطعِ الصوتيةِ للأعدادِ المركبةِ. غيرَ أنَّه لا يَتَوَافَرُ لـدى المهتمين بدراسـةِ الساميّاتِ معلومـاتٌ

٥١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٥٧).

٥٢) انظـر: شـرح كافيـة لابـن الحاجـب، لرضـي الـدين الأسـتراباذي (٢٩٥/٣).

٥٣) فقـه اللغـات السـامية (١٠٦)، ولغـة تميم دراسـة تاريخيـة وصـفية (٢٩٤).

تُرَجِّحُ أيَّ إجراءاتِ هذه الصيغِ المذكورةِ تكون أصلًا للتغييراتِ الصوتيةِ الأخرى.

٢) إتْبَاعُ الحركاتِ القصيرةِ الثقيلةِ في الأبنية:

غايةُ الإتباعِ الحركيِّ التخفيفُ؛ لدرجةِ أَنَّ العربَ كانوا يُضَحُّون أحيانًا بحركةِ الإعرابِ في نهايةِ الكلمةِ؛ لتتبعَ حركةَ البناءِ في أولِ الكلمةِ التي بعدَها، وحُمِلَ على ذلك قراءةُ إبراهيمَ بنِ أبي عبلةَ، وزيد بنِ عليٍّ: ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة:٢]مكسورتين. ورغم أنَّ حُرْمَةَ الإعرابِ تَفْضُل حُرْمَةِ البناءِ؛ فإنَّهم شبَّهوا رُكْنَيْ الجملة الاسمية بالجزءِ الواحدِ؛ فجَرَتِ الجملةُ في الإتباعِ مجرى "إبِلٍ"، و"إطِلٍ"(٥٤).

أ) الإتباعُ الحركيُّ في بناء (فعل) الحَلْقِيِّ العينِ:

منْ صورِ الإتباعِ في لغاتِ العربِ المُمَاثَلَةِ الحركيةِ بالكسرِ، حيثُ كسروا "الفاءَ" إتباعًا لكسرةِ "العينِ" في بناءِ الثلاثيِّ "فَعِل"، حَلْقِيِّ العينِ في الأسماءِ والأفعالِ، فقالوا في "فَخِذٌ": "فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ". وفي "شَهِدَ"، و"نَعِمَ": "شَهْدَ، وشِهْدَ، وشِهِدَ"، و"نَعْمَ، ونِعْمَ، ونِعِمَ". وألحقَ ابنُ مالكٍ الأندلسي بهذا البناءِ "فَعِيل" في الصفاتِ، فيُقالُ: "شَهِيدٌ، وشِهِيدٌ"، و"ضَئِيلٌ، وضِئِيلٌ"(٥٥).

وقد عَزَى رضي الدين الأستراباذي جميعَ تفريعاتِ بناءِ "فعل"، الحلقيِّ العينِ إلى بني تميمٍ، وذكرَأَنَّ أهلَ الحجازلا يُغَيِّرُونَ البناءَ، ولا يُفَرِّعُون (٥٦).

وما يَعْنِينَا من هذه اللغاتِ–بصرفِ النظرِ عن شيوعِ بعضِها أو أصالتِه–المتنافراتُ الصوتيةُ للحركاتِ فيها، وهي إتباعُ الكسرةِ الكسرةَ في "فَعِل"، و"فَعِيل". ومن المعلومِ أنَّ الكسرةَ أثقلُ من الفتحةِ، وفي الإتباعِ الحركيِّ بها مضاعفةٌ للثقلِ في هذا البناءِ، خاصَّةً مع حروفِ الحَلْقِ؛ ولذلك لَجَئُوا إلى المخالفةِ الصوتيةِ والتخفيفِ بالتسكينِ، بعد إتباعِ "الفاء" للعينِ في كسرِها، فقالوا: "فِعْل". وقدْ علَّل الصرفيون العربُ قبولَ النطقِ بحركتَيْنِ ثقيلتَيْنِ في بناءٍ حلقيِّ العينِ بأنَّ الخروجَ من الشيءِ إلى مثلِه أخفُّ من الخروجِ إلى ما يخالفُه. وأنَّ العلةَ من تسكينِ "العين" بعد الكسرِ أَنَّ حرفَ الحَلْقِ ثقيلٌ في حال اسْتِفَالِه، فلذلك آثروا التخفيفَ فيه، وكلُّ ما كان أشدَّ تَسَفُّلًا، كان أكثرَ اسْتِثْقَالًا (٥٧).

وقد وضعَ أبو حيانِ الأندلسي ثلاثةَ ضوابطَ لقبولِ المتنافراتِ الصوتيةِ الحركيةِ في صيغتَيْ: "فَعِل"، و"فَعِيل"، وهي:

- "ألاَّ يكون ممَّا شذَّتِ العربُ في فَكِّه، نحوَ: "لَحِحَتْ عينُه".
- أو اتَّصل بآخرِ الفعلِ ما يُسَكَّن له، نحوَ: "شَهِدْتُ".
- أو كانَ اسمَ فاعلٍ من "فَعِلَ"، معتلِّ اللامِ، نحوَ: "ضَحٍ"، من قولهم: "ضَحِيَ الثوبُ، ضَحًى، فهو ضَحٍ؛ إذا اتَّسَخَ"...؛ فإنَّ هذه لا يجوزُ تسكينُ عينِها"(٥٨)؛ وذلك لئلا يلتقي ساكنان في الكلمةِ، وهو ممَّا تَأْبَاهُ اللغةُ.

(٥٤) انظر بتصرف: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١١٠/١-١١٢). والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي (٢٩/١، ٣٣).

(٥٥) انظر: شرح التسهيل (٣/ ٦).

(٥٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٤٠/١).

(٥٧) انظر بتصرف: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩٠/٤).

(٥٨) التذييل والتكميل في شرح التسهيل (٨٠/١٠).

ب) الإتباعُ الحركيُّ في جمعِ الثلاثيّ، ساكنِ الوسطِ بالألفِ والتاءِ:

يقعُ الإتباعُ الحركيُّ الثقيلُ في جمعِ الاسمِ الثلاثيّ، ساكنِ الوسطِ بالألفِ والتاءِ. فإذا كانَ الاسمُ المفردُعلى "فِعْلَة"، نحو: "سِدْرَة"، و"كِسْرَة"، فيجوزُ في جمعِه

بالألفِ والتاءِ ثلاثةُ أوجهٍ (٥٩):

- أنْ يُجْمَعَ الاسمُ بتسكينِ "العينِ" على الأصلِ، فيُقَالُ: "سِدْرَاتٌ"، و"كِسْرَاتٌ" على وزنِ: "فِعْلَاتٌ".
- أو كسرِ عينِ الجمعِ؛ إتباعًا لكسرةِ "الفاءِ"، فيُقَالُ: "سِدِرَاتٌ"، و"كِسِرَاتٌ"، على وزنِ: "فِعِلَاتٌ".
- أو فتحِ عينِ الجمعِ، فيقالُ: "سِدَرَاتٌ"، و"كِسَرَاتٌ"، على وزنِ: "فِعَلَاتٌ".

وإذا كان المفردُ على "فُعْلَة"، نحو: "غُرْفَة"، و"حُجْرَة"؛ ففي جمعِه ثلاثةُ أوجهٍ أيضًا، هي (٦٠):

- أنْ يُجْمَعَ الاسمُ بتسكينِ "العينِ" على الأصلِ، فيقالُ: "غُرْفَاتٌ"، و"حُجْرَاتٌ"، على وزنِ: "فُعْلَاتٌ".
- أو ضمّ عينِ الجمعِ؛ إتباعًا لضمةِ "الفاء"، فيُقَالُ: "غُرُفَاتٌ"، و"حُجُرَاتٌ"، على وزنِ: "فُعُلَاتٌ" كقوله ﷻ: ﴿ إِنَّ الذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾[الحجرات: ٤] ، وقوله ﷻ: ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾[سبأ:٣٧].
- أو فتحِ عينِ الجمعِ، فيقالُ: "غُرَفَاتٌ"، و"حُجَرَاتٌ"، على وزنِ: "فُعَلَاتٌ".

ونقلَ أبو حيان الأندلسي زَعْمَ قومٍ بأنَّ "غُرَفَاتٍ" جمعُ "غُرَفٍ"، فهو جمعُ الجمعِ، وليس جمعَ المفردِ "غُرْفَة"(٦١).

ولم يكنِ الإتباعُ الحركيُّ في أبنيةِ جمعِ الاسمِ الثلاثيّ، ساكنِ الوسطِ بالألفِ والتاءِ على درجةٍ واحدةٍ من الشيوعِ والاطرادِ؛ حيثُ يُعَدّ بناءُ "فَعَلَات"، كـ "جَفَنَاتِ"، و"قَصَعَاتِ" أشدُّ تَمَكُّنًا وشيوعًا من بناءِ "فُعُلَاتٍ"؛ كـ "غُرُفَاتٍ"، و"ظُلُمَاتٍ"، لأمرين:

- أولهما، أنَّ "فَعْلَةَ" أكثرُ من "فُعْلَةَ"، وأخفُّ لفظًا، فكان التوسّعُ فيه أكثرَ.
- وثانيهما، كراهيةُ تَوَالِي الضّمّتَيْن؛ لثقلِ النطقِ بهما متواليتَيْنِ.

هذا إذا كانَ الأمرُ متعلقًا بموازنةِ الثقيلِ بالخفيفِ في الجمعِ بـ "الألفِ والتاءِ"،

وعندمَا قارنَ الصرفيون بينَ الثقيلِ والأثقلِ منَ الحركاتِ في أبنيةِ الجمعِ، رأَوا أنَّ الإتباعَ بالضمّ في "فُعُلَاتٍ" –وهو الأثقلُ– أكثرُ من إتباعِ الكسرِفي "فِعِلَاتٍ" – وهو الثقيلُ–، لا لأنَّ الكسرةَ أثقلُ من الضمةِ، ولكنْ لأنَّ بناءَ المفردِ في "فِعْلَةٍ" أقلُّ منْ "فُعْلَةٍ"؛ قياسًا على قلةِ الكسرِ في بابِ "إِبِلٍ"، و"إِطِلٍ"، وكثرةِ الضَّمّ في بابِ "طُنُبٍ"،

(٥٩) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٩، ٥٨٠)، والمقتضب (٢/ ١٨٨).

(٦٠) انظر: الكتاب (٣/ ٥٨٠، ٥٨١)، والمقتضب (٢/ ١٨٧).

(٦١) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥٩٦/٢).

و"جُنُبٍ"(٦٢). فكان ذلك مراعاةً منهم لطردِ البابِ في كِلَا البناءَيْنِ، وحملِ بناءِ الجمعِ على بناءِ مفردِه؛ لأنَّ المفردَ "أَوَّلُ"، أو أصلٌ له.

ويطمئنُ البحثُ إلى أنَّ تَعَدُّدَ أبنيةِ الجمعِ بالألفِ والتاءِ في: "فعلَاتٍ" بالتسكينِ –وهو الأصلُ–، وبالإتباعِ الحركيّ بالفتحِ، أو الكسرِ، أو الضمّ يُمَثِّلُ لغاتِ العربِ وعاداتِهم النطقيةَ في توالي الحركاتِ وإتباعِها، لكنْ يُلَاحَظُ أنَّ الحجازيين، رغمَ ميلِهم إلى الخفةِ والسهولةِ في النطقِ؛ فإنَّهم يُتْبِعونَ بالضمّ في "فُعُلَاتٍ"، في حين يُنْسَبُ التسكينُ في "فُعْلَاتٍ" إلى التميميّين، وناسٍ من قيسٍ (٦٣).

ويُؤْخَذُ من تَنَوُّعِ السماتِ النطقيةِ للجمعِ "فعلَاتٍ" عند قبائلِ الحجازِ، وقبائلِ تميمٍ نتيجتان:

- أُولاهما، أنَّ تَعَدُّدَ هذه الأبنيةِ يرجعُ إلى تطورِ أصواتِ حركاتِها، على غِرَارِ ما حدثَ لبعضِ حروفِ اللغةِ، وهذا أمرٌ مستقرٌّ في الدرسِ الصوتيّ الحديثِ.
- وثانيتهما، أنَّ كلَّ فريقٍ منهما قد أخذَ من الآخرِ بعضَ ما هو جائزٌ عنده، فلعَلَّ هذا من التأثيرِ والتَّأَثُّربين لهجاتِ العربِ. ولذلك بنى الدكتور ضاحي عبد الباقي رأيَه على أنَّ نهجَ تميم الخاصَّ واختلاف لغتها مع اللغة المشتركة في جمع المؤنث السالم يعدُّ من قبيل اختلاف السمات الصوتية بين قبائل العرب (٦٤).

وعند استقراءِ ضوابطِ المتنافراتِ الحركيةِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ؛ وجدَ البحثُ أنَّ أهمَّ ضابطٍ وضعَه الصرفيون للإتباعِ الحركيّ بين فاءِ "فعْلَاتٍ" وعينِها صحةُ "العينِ"، و"اللامِ" في "فِعْلَةٍ"، و"فُعْلَةٍ"(٦٥). فلا يجوزُ الإتباعُ بالكسرِ في "فِعْلَاتٍ"، واويّ العينِ، نحو: "قِيْمَاتٍ"، و"دِيْمَاتٍ"؛ استثقالًا للكسرةِ على "الياء" المُعَلَّةِ من "الواوِ، المكسورِ ما قبلَها.

ولا يجوزُ الإتباعُ بالكسرِ في "فِعْلَاتٍ"، واويّ اللامِ، نحو: "رِشْوَاتٍ"؛ للثقلِ، ولئلا تنقلبَ "الواو" "ياءً"؛ فتلتبسَ الصيغُ.

ولا يجوزُ الإتباعُ في "فُعْلَاتٍ" مع معتلّ العينِ بالواو، نحو: "دُوْلَاتٍ"؛ لاستثقالِ الضمةِ على "الواو". ولا في يائيّ اللامِ؛ لاستثقالِ "الياء" المضمومِ ما قبلَها لامًا، ولو قُلِبَتِ "الياء" "واوًا"؛ لالتبستِ الصيغُ.

ويلاحظُ أنَّ احترازاتِ إتباعِ المعتلّ "العينِ"، و"اللامِ" في "فعْلَاتٍ" نوعان: "صرفيةٌ" تهدفُ إلى منعِ اللبسِ بين الصيغِ الصرفيةِ المعتلةِ، وذلك بالنظرِ للواوِ والياءِ على أنهما حرفان "صامتان". و"صوتية" تَسْتَنْكِرُ الثقلَ والتنافرَ الحركيَّ، فتحريكُ "الواوِ" بالضمةِ أو بالكسرةِ يزيدُ في ثقلِها؛ نظرًا لوقوعِ "الواو" بين حركتَيْنِ ثقيلتَيْنِ متماثلتَيْنِ –مناط الإتباعِ– وهما الكسرتان في "فِعْلَاتٍ"، أو الضمتان

(٦٢) انظر: الخصائص (١٨٠/٣)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٣/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٦٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥٩٥/٢).

(٦٤) انظر: لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية (٤٦٠).

(٦٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي (١١٣/٢).

فـي "فُعْـلَاتٍ". ولا يكـونُ ذلـك إلا باعتبـارِ أنَّ "الواو"، أو "الياء" شِبْهَا حركةٍ. ودليلُ الثقلِ عند الإتباعِ الحركيّ فيها أنَّهم أجازُوا فتحَ "العينِ"؛ لاستخفافهم لها في الأبنيةِ، فقالوا: "قِيَمَاتٌ"، و"دِيَمَاتٌ"، و"رِشَوَاتٌ"، و"دُوَلَاتٌ".

٣) توالي الحركاتِ وأشباهِ الحركاتِ في بناءِ "مَفْعُولٍ" من الأجوفِ:

يتنافرُ صوتيًّا كُلٌّ من "الواو"، و"الياء" – بوصفِهما شِبْهَيْ حركةٍ– مع الضمةِ القصيرةِ في بناءِ "مَفْعُولٍ"، تامًّا من "يائِيّ" العينِ عندَ قبائلِ تميمٍ، فَهُم يقولون: "مَبْيُوعٌ"، و"مَطْيُوبٌ". وقَلَّ عندهم بناؤه من "واويّ" العينِ، نحو: "مَصْوُون"، و"مَقْوُود"؛ لعلةٍ صوتيةٍ؛ هي أنَّ "الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءاتِ، ومنها يَفِرُّون إلى الياءِ؛ فكرهوا اجتماعَهما مع الضمةِ"(٦٦).

وتَحَامِيًا لهذا الثقلِ في أثناءِ انتقالِ جهازِ النطقِ بين شبهِ الحركةِ –الياء، أو الواو المضموتين–، و"واو" مفعول، الحركةِ الطويلةِ الصائتةِ؛ لَجَأَ النظامُ الصرفيُّ إلى إعلالِهما، بنقلِ الضمةِ إلى الحرفِ قبلهما، وحذفِ "عين" الكلمةِ؛ لالتقاءِ الساكنين. وهذا الإجراءُ معزوٌّ لقبائلِ الحجازِ الذين يميلون إلى السهولةِ في النطقِ، فينطقون بناءَ "مَفْعُولٍ" ناقصًا، نحو: "مَبِيعٌ"، و"مَطِيبٌ"، على خلافٍ بين الصرفيين العربِ في النقصِ، فـ "واو" مفعول محذوفةٌ عند الخليلِ، وسيبويه، و"العين" هي المحذوفة عند أبي الحسنِ الأخفش (٦٧).

وتختلفُ نظرةُ الصرفيين القدماء إلى مَجِيءِ بناءِ "مَفْعُولٍ" تامًّا وناقصًا من الأجوفِ في العربيةِ عن نظرةِ بعضِ المحدثين، فالقدماءُ ينظرونَ للأبنيةِ من منظورِ الاشتقاقِ اللغويّ، وأصالةِ "جذرِ" الكلمةِ الذي يُحْتَكَمُ إليه في إعلالِ المشتقاتِ منه؛ فقدْ وردَ الأجوفُ مُصَحَّحًا في الأفعالِ، نحو: "عَوِرَ"، و"طَوُلَ" و"صَيِدَ"،... كما وقعَ في بناءِ "مَفْعُولٍ"، فإجراءُ المعتلِ مجرى الصحيحِ كان للتنبيهِ على "أصلِ" الصيغةِ الصرفيةِ، لا لأنَّه قد "اسْتُعْمِلَ وقتًا من الزمانِ كذلك، ثمَّ انْصُرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظِ"(٦٨).

أمَّا نظرةُ بعضِ المحدثين، فمَبْنِيَّةٌ على نظريةِ التطورِ الصوتيّ للحركاتِ وأشباهِها في الصيغِ الصرفيةِ عندَ العربِ، فقد ذهبَ الدكتور رمضان عبد التواب إلى أنَّ إتمامَ "مَفْعُولٍ" من الفعلِ الأجوفِ عندَ قبائلِ تميمٍ، ومَجِيءَ المُعَلِّ مُصَحَّحًا من قبيلِ "الرُّكَامِ اللغويّ"؛ لاعتقادِه أنَّ الظاهرةَ اللغويةَ الجديدةَ لا تمحو الظاهرةَ القديمةَ تمامًا، بل تُزَامِنُها فترةً قد تطولُ أو تَقْصُرُ، ثمَّ تتغلبُ عليها؛ إلا أنَّها لا تقضي على أفرادِها تمامًا (٦٩). وقد وافقَه في ذلك الدكتور فوزي حسن الشايب؛ فجعلَ إتمامَ "مَفْعُول" من الفعلِ الأجوفِ هو الأصل في الاستعمالِ، "فلم يكنْ ناقصًا وأتمُّوه، وإنَّما بَقِيَ في

(٦٦) الكتاب (٣٤٩/٤)، وانظر: الخصائص (٢٦٢/١)، والمبدع في التصريف (١٧٧).

(٦٧) انظر: الكتاب (٣٤٨)، والمبدع في التصريف (١٧٦).

(٦٨) الخصائص (٣٥٨/١).

(٦٩) رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، ضمن كتاب بحوث ومقالات في اللغة (٩٥-٦٥).

لغتِهم على حالتِه الأُولَى، وهذا يدلُّ على بُطْءِ التطورِ الصوتيّ، وعلى تدرُّجِه أيضًا"(٧٠).

ويرى البحث أنَّه لا بأسَ من اعتبارِ التطورِ الصوتيّ مدخلًا لفهمِ التغييراتِ الصوتيةِ التي تلحقُ بعضَ الصيغِ الصرفية، وتفسيرِ أسبابِ قبولِ النظامِ الصرفيِ للتنافرِ والثقلِ بين أصواتِ الحركاتِ وأشباهِها في بعضِ الأبنيةِ؛ حيثُ كان ذلك في مرحلةٍ لغويةٍ متقدمةٍ، ثمَّ مَالَتِ العربيةُ إلى التخفيفِ؛ بإعلالِها وحذفِها للتخلصِ منهما. فهذه التغييراتُ المرتبطةُ بالمماثلةِ الصوتيةِ أو المخالفةِ تُعَدُّ وصفًا للعاداتِ النطقيةِ عند المتكلمِينَ باللغة، وليست قانونًا لغويًّا مُلْزِمًا لهم في أثناءِ الأداءِ اللغويّ (٧١)، على الأقلِّ في مستوى اللهجاتِ، ودراسةِ العاداتِ النطقيةِ الخاصَّةِ ببعضِ القبائلِ العربيةِ.

٤) العدولُ في الحركاتِ وأشباهِ الحركاتِ المتماثلةِ:

أكثرُ ما يقعُ مطردًا من الأبنيةِ الصرفيةِ ما عُدِلَ فيه عن حركةٍ "ثقيلةٍ" إلى حركةٍ أخرى "خفيفةٍ"، كأَنْ يُعْدَلَ عن الكسرةِ والضمةِ الثقيلتَيْنِ إلى الفتحةِ الخفيفةِ، وهذا جائزٌ في النظامين الصوتيّ والصرفيّ؛ لدفعِ تنافرِ الحركاتِ الثقيلةِ المتواليةِ في الصيغِ الصرفيةِ. لكنْ قد يقعُ العكسُ؛ فيُعْدَل عن شبهِ الحركةِ الثقيلةِ إلى ما هو أثقلُ منها، وهذا لا يُجيزه النظامُ الصوتيُّ، وإنما يُسَوِّغُه النظامُ الصرفيُّ؛ إذا آنَسَ المتكلمُ من ذلك خفَّةً لا يجدُها في غيرِها. يقول ابن جني: "وذلك أنه أمرٌ يَعْرِضُ للأمثالِ؛ إذا ثُقُلَتْ لتكريرِها، فيُتْرَكُ الحرفُ إلى ما هو أثقلُ منه؛ ليختلفَ اللفظان؛ فَيَخِفَّا على اللسانِ"(٧٢).

ومثالُ ذلك، لفظةُ: "حَيَوَانٌ"، والأصلُ: "حَيَيَانٌ" عند سيبويه والجمهورِ، بخلافِ أبي عثمانَ المازنيّ، الذي جعلَ "الواو" أصلًا على غيرِ قياسٍ (٧٣).

وقدْ أرجعَ الصرفيون العربُ (العدولَ عن الثقيلِ إلى الأثقلِ) في هذه الصيغةِ إلى عِلَّتَيْنِ:

– إحداهما، علة صوتية (٧٤)؛ إذْ رَأَوا أنَّ الثقلَ حادثٌ من صعوبةِ نطقِ "الياءين" المفتوحتين متواليتين؛ ومِنْ ثَمَّ تَجَشَّمَ العربُ التغييرَ الصوتيَّ لأشباهِ الحركاتِ، فأبدلُوا "الياءَ" المفتوحةَ الثانيةَ "واوًا"؛ وإنْ كانت "الواو" أثقلَ من "الياء" في النطقِ؛ تحاميًا للتضعيفِ فيهما.

وافترضوا أنَّ الكلمةَ لو بَقِيَتْ على "حَيَيَان"؛ لأُبْدِلتِ "الياءُ" الأولى "ألفًا"؛ لتَحَرُّكِها وفتحِ ما قبلها فتصيرُ "حَايَان". أَيْ أنَّ شبهَ الحركةِ "الياء" المفتوحةِ تتَحَوَّلُ إلى حركةٍ طويلةٍ "ألف مد".

– والثانية، علَّة صرفية (٧٥)؛ لأنَّ تواليَ المثلَيْنِ "الياءَيْنِ" مُؤْذِنٌ بإدغامِهما، فتصيرُ الكلمةُ إلى "حَيَّان"، فتلتبسَ بصيغةِ المثنى للمفردِ "حَيٍّ"، أي أَنَّ العدولَ من الثقيلِ إلى الأثقلِ كان

(٧٠) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة (٤٢٩).

(٧١) انظر: اللغة، لجوزيف فندريس (٧١-٧٢).

(٧٢) الخصائص (٢٠/٣).

(٧٣) الكتاب (٤٠٩/٤)، والخصائص (٢٠/٣)، والمنصف شرح كتاب التصريف (٥١١).

(٧٤) انظر هذه العلة في: الكتاب (٤٠٩/٤)، والمنصف شرح كتاب التصريف (٥١١).

(٧٥) انظر هذه العلة في: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١٠٣٥/٢).

لمعنًى صرفيٍّ، ولأمنِ اللبسِ بين الصيغِ الصرفيةِ.

ومن أمثلةِ ذلك أيضًا: "حَيْوَةٌ"، والأصل: "حَيَيَةٌ"، من الفعل "حَيِيَ"، حيث أبدلُوا "الياءَ" الأخيرةَ "واوًا" على غيرِ قياسٍ؛ لضربٍ من التخفيفِ بالمخالفةِ الصوتيةِ بين الحرفَيْنِ؛ لأنَّهم يستثقلون التضعيفَ، وأنْ يكونَ الحرفان من جنسٍ واحدٍ، فيقولون: "حَيَّةٌ" عَلَمٌ، والأعلامُ يُحْتَمَلُ لها كثيرٌ من كُلَفِ الأحكامِ (٧٦).

ومُحَصَّلَةُ ذلك، أنَّ النظامَ الصرفيَّ يُجِيزُ العدولَ عن الثقيلِ منها إلى الأثقلِ –وإن كانَ قليلًا– لطردِ "عِلَّةِ" التخفيفِ في نطقِ الصيغِ الصرفيةِ، ومن المعلومِ أنَّ الحكمَ يدورُ حيث دارتْ عِلَّتُه. فقد عَلَّقَ ابنُ جني على هذا السلوكِ اللغويِّ الذي يبدو في ظاهرِه مخالفًا لبناءِ العربيةِ بأنَّ "الصنعةَ" أَصَارَتْهما إلى الاختلافِ بين الحرفين –رغمَ ثقلِ اجتماعِهما– طلبًا للخفةِ، وهروبًا من تنافرِ الأصواتِ عندَ توالي الحروفِ المتماثلةِ (٧٧).

ويرى البحث أنَّ هذا النمطَ العُدوليَّ يختصُّ أَكْثَرُه بأشباهِ الحركاتِ فقط، وهي "الواو"، و"الياء" عند تحركِهما، واجتماعِهما مُسْتَثْقَلَتَيْنِ في صيغةٍ واحدةٍ. أمَّا الحركاتُ القصيرةُ، فيكونُ الميلُ فيها إلى الحركةِ الخفيفةِ أو الأقلِّ ثقلًا، كما في القراءاتِ القرآنيةِ الواردة في قوله ﷻ: ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴾[الذاريات:٧]

فقدْ قرأ أبو مالكٍ الغفاريّ: ﴿ الْحِبِكِ ﴾ بكسرتين، و﴿ الْحَبَكِ ﴾ بفتحتين، و﴿ الْحِبُكِ ﴾ بكسرٍ، ثمَّ ضمٍّ. وقرأَ الحسنُ: ﴿ الْحُبْكِ ﴾، و﴿ الْحِبْكِ ﴾ بتسكينِ عينِ الكلمةِ تخفيفًا، وقرأَ عكرمةُ: ﴿ الْحُبَكِ ﴾(٧٨).

حيثُ عُدِلَ عن الضمةِ، وهي أثقلُ الحركاتِ إلى الكسرةِ، وهي أقلُّها ثقلًا، وإلى الفتحةِ أيضًا، وهي أخفُّها. غيرَ أنَّ الصرفيين قد قَبِلُوا من هذه القراءاتِ القرآنيةِ ما وافقَ أبنيةَ الأسماءِ في العربيةِ، كـ "فُعُل"، و"فِعِل"، و"فَعَل"، وما خُفِّفَ فيها بالتسكينِ، كـ "فُعْل"، و"فِعْل". ورفضوا ما خالفَ ذلك، نحوَ: ﴿ الْحِبُكِ ﴾؛ لأنَّه ليس في كلامِهم "فِعُل" أصلًا؛ لكراهيةِ الانتقالِ بين الكسرِ والضمِّ. والسببُ من الناحيةِ العضويةِ أنَّ "الكسرة هي أضيقُ الحركاتِ وأكثرُها تَقَدُّمًا، والضمة أضيقُ الحركاتِ وأكثرِها تراجعًا، والناطق يَصْعُبُ عليه أَنْ ينقلَ لسانَه من وضعٍ معينٍ إلى نقيضِه تمامًا، مع التزامِ السرعةِ العاديةِ في الأداءِ"(٧٩).

ومع ذلك، فقد أحسنَ ابن جني الظنَّ بالقارئِ، فقالَ: "لعلَّ الذي قرأَ به تداخلَتْ عليه القراءتان: بالكسرِ والضمِّ ...، وقدْ يَعْرِضُ هذا التداخلُ في اللفظةِ الواحدةِ" (٨٠). ولم يُجيزوا أيضًا ﴿ الْحُبَكِ ﴾ –بالضم والفتح– معدولًا إليها عن ﴿ الْحُبُكِ ﴾ تخفيفًا؛ لأنَّه لا يُسْتَسْهَلُ من ذلك إلا في

(٧٦) انظر: الخصائص (٢١/٣)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٤٢٠/٥).

(٧٧) انظر: الخصائص (٣/ ٢٠، ٢١، ١٨٠).

(٧٨) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٣٣٦/٢).

(٧٩) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٥٣).

(٨٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٣٣٧/٢).

المضاعفِ خَاصَّة، نحوَ: "جُدُدٌ، وجُدَدٌ"، و"سُرُرٌ، وسُرَرٌ"، و"قُلُلٌ، وقُلَلٌ"(٨١).

وكذلكَ لا يقعُ العدولُ بين الحركاتِ الطويلةِ (الألفِ، والياءِ، والواوِ) من الناحيةِ "الصوتيةِ" الخالصةِ؛ لأنَّ "الخِفَّةَ" مُتَحَقَّقَةٌ بالانسجامِ الصوتيّ بين كُلِّ حركةٍ "طويلةٍ" منها، وبين ما يناسبُها من الحركاتِ القصيرةِ (الفتحة، والكسرة، والضمة). لكنْ من الناحيةِ "الصرفيةِ" يمكنُ العدولُ عن "الواو"، و"الياء" إلى "ألفِ" المدِّ؛ إذا كانتَا شِبْهَيْ حركةٍ، وتحركتَا بالفتحةِ، وكان ما قبلهما مفتوحًا؛ وذلك لأنَّ الصرفيين يُعَوِّلُونَ في الصيغِ الصرفيةِ على الاشتقاقِ، وَرَدِّ كُلِّ صيغةٍ إلى جذرِها اللغويّ، فـ "ألف" المد –في نظرِهم– ليستْ أصلًا، وإنَّما هي منقلبةٌ عن أصلٍ، هو "الواو"، نحوَ: "قَالَ، قَوَلَ"، أو "الياء"، نحوَ: "بَاعَ، بَيَعَ"، فسببُ العدولِ فيهما إلى "الألف" هو استثقالُ الحركةِ عليهما.

خاتمة البحث

قامَتْ فكرةُ البحثِ على أساسِ وجودِ بعضِ المتنافراتِ الصوتيةِ الجائزةِ في النظامِ اللغويّ للأبنيةِ الصرفيةِ بضوابطَ محددةٍ، وهي مرفوضةٌ في الدرسِ الصوتيّ؛ لأسبابٍ فسيولوجيةٍ تتعلَّقُ بالثقلِ، والجهدِ العضليّ المبذولِ في نطقِها، والميلِ إلى خِفَّةِ الأوزانِ، والمقاطعِ في بنيةِ الكلمةِ. فإذا كان الاستثناءُ يؤكدُ القاعدةَ المطردةَ؛ فإنَّ الإجراءاتِ الصرفيةَ التي سَوَّغَتْ وقوعَ هذه المتنافراتِ الصوتيةِ في حروفِ الكلمةِ وحركاتِها تعكسُ –بمفهومِ المخالفةِ– ميلَ العربيةِ إلى التخفيفِ، كما تكشفُ لنا حقيقةً علميةً تتعلق باللغةِ ومستعمليها، وهي طبيعةُ التطورِ الصوتيّ في الأبنيةِ الصرفيةِ، والفروقُ الفرديةُ بين القبائلِ العربيةِ في قبولِ الثقلِ الحركيّ والصوتيّ عند نطقِها. ورغمَ أنَّ العاداتِ والخصائصِ النطقيةَ هي السائدةُ؛ فإنَّ بعضَ القبائلِ التي تميلُ إلى السهولةِ والتخفيفِ قد تَجَشَّمَتِ النطقَ بالمتنافراتِ الصوتيةِ في بعضِ الأبنيةِ، وصارَتْ جزءًا من معجمِها اللغويّ.

هذا، وقدْ توَصَّلَتِ الدراسةُ إلى النتائجِ الآتيةِ:

١- المتنافراتُ في البنيةِ الصرفيةِ متنافراتٌ صوتيةٌ لفظيةٌ لا معنويةٌ؛ فهي أثرٌ لتفاعلِ الأصواتِ المتجاورةِ، أمَّا رسمُ الحروفِ والحركاتِ؛ فهيئاتٌ عارضةٌ لها.

٢- أحكامُ المتنافراتِ الصوتيةِ على أساسِ "الخفةِ والثقلِ" أحكامٌ نسبيةٌ؛ تبعًا لعلاقةِ الاستعمالِ اللغويّ الخاصّ بالذوقِ اللغويّ العامّ. فقد وقفَ البحثُ على أنَّ القبائلَ الحجازيةَ التي تميلُ للسهولةِ والتخفيفِ قد تَجَشَّمَتِ النطقَ بالثقيلِ من الصيغِ عند القبائلِ البدويةِ، كتميمٍ وقيسٍ. ولذلك يجبُ أَنْ تُفْهَمَ مقولةُ: "ميل اللغاتِ إلى التخفيفِ، واقتصادِ الجهدِ العضليّ" في سياقٍ خاصّ بالنظامين الصوتيّ والاشتقاقيّ لكلِّ لغةٍ، أو لكلِّ مستوى لهجيّ على حِدَةٍ.

٣- اشتركتِ اللغةُ العربيةُ مع اللغاتِ الساميةِ في وقوعِ بعضِ المتنافراتِ الصوتيةِ في أبنيتها الصرفيةِ، مع اختلافاتٍ طفيفةٍ كاشفةٍ

(٨١) المصدر السابق (٣٣٧/٢).

لخصوصيةِ كُلِّ لغةٍ بنظامَيْها الصوتيّ، والاشتقاقيّ.

٤- لم يُجِزْ الدرسُ الصوتيُّ -قديمًا وحديثًا- المتنافراتِ الصوتيةَ في بنيةِ الكلمةِ، بلْ أجازَها الدرسُ الصرفيُّ بضوابطَ وشروطٍ محددةٍ؛ نظرًا لاختلافِ معطياتِهما، فالأول، يعنى بالعمليةِ الفسيولوجيةِ للصوتِ اللغويّ، وصفاتِه، بوصفِه أصغرَ وحدةٍ صوتيةٍ في الكلمةِ. أما الدرسُ الصرفيُّ -والأصواتُ جزءٌ منه- فيَنْصَبُّ اهتمامُه على أحوالِ البنيةِ الصرفيةِ، وينحصرُ اهتمامُه بالصوتِ اللغويّ في الظواهرِ الصِّيَاغيَّةِ، كالإعلالِ والإبدالِ، والإدغامِ، والإمالةِ...، وغيرِها، تلك التي تضعُ حلولًا لهذه المتنافراتِ الصوتيةِ، وفي حالِ عجزِ النظامِ اللغويّ عَنْ حلِّها؛ فإنَّه يُجيزها بضوابطَ محددةٍ مأخوذةٍ من إمكاناتِ اللغةِ نفسِها.

٥- تُفَسَّرُ ظاهرةُ المتنافراتِ الصوتيةِ من جهتين: الأولى، عجز الظواهرِ الصرفيةِ الصِّياغيَّةِ للغةِ عن حلِّها. والثانية، أنَّها أثرٌ للتطورِ الصوتيّ للأبنيةِ في رحلتِها اللغويةِ عبرَ العصور، إذا ما قرَّرْنَا مبدأَ ميلِ اللغاتِ إلى التخفيفِ، بدليلِ وجودِ أبنيةٍ صرفيةٍ يجوزُ فيها إدغامُ المثلين، وفَكِّهما في لغات العرب.

٦- التجنيسُ الصوتيُّ مسوغٌ لقبولِ بعضِ المتنافراتِ الصوتيةِ التي لم يُوجِدْ لها النظامُ الصرفيُّ حَلًّا حاسمًا، وهو التقريبُ بين الصوتين المتنافرين بصوتِ حرفٍ آخرَ لعلاقةٍ صوتيةٍ وصرفيةٍ بينها داخلَ الكلمةِ.

٧- تناولَ الصرفيون العربُ بحثَ الحركاتِ الطويلةِ -خاصة الألف- من منظورِ الاشتقاقِ اللغويّ، وردِّ الصيغِ إلى جذرِ الكلمةِ، فالألفُ ليست حركةً طويلةً فقط، بل هي منقلبةٌ عن "الواو"، أو "الياء". كما أنَّهم عاملُوا "الواو"، و"الياء" على أنَّهما حركتان طويلتان، إذا سُبِقَتَا بحركةٍ مجانسةٍ لهما، وشِبْهَا حركةٍ إذا لم تقعِ المناسبةُ الصوتيةُ مع ما قبلها.

٨- نظرَ الصرفيون القدامى إلى ظاهرةِ تصحيحِ الأبنيةِ المعتلةِ -وهي من الثقل في أصواتِ الحركاتِ- على أنَّها مَنْبَهَةٌ على أصلٍ افتراضيٍّ غيرِ مستعملٍ، أو لم يثبت عليه دليل تاريخي. لكنَّ المحدثين رَأَوْا أنَّها من قبيلِ الركامِ اللغويّ الذي استعملته العربِ، ثُمَّ حَدَثَ له تطورٌ صوتيٌّ؛ بقصدِ التخفيفِ وسهولةِ النطقِ.

٩- ظاهرةُ العدولِ من "الخفيفِ إلى الثقيلِ"، ومن "الثقيلِ إلى الأثقلِ" في بعضِ الصيغِ من مقتضياتِ الصناعةِ الصرفيةِ، فهي تعودُ لأسبابٍ صوتيةٍ ذوقيةٍ، ولأسبابٍ صرفيةٍ، تتعلقُ بالمعنى، وأمنِ اللبسِ بين الصيغِ، أو إلحاقِ صيغةٍ صرفيةٍ بصيغةٍ أخرى، أو طردِ البابِ في الأبنيةِ الصرفيةِ.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد.

مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، للدكتورفوزي حسن الشايب. عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور فايز ترحيني. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤- البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م.

٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، محاضرات جمعها الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٨- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.

٩- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة ٢٠٠٠م.

١٠- ديوان العجاج، برواية الأصمعي، تحقيق الدكتورعبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، المطبعة التعاونية، دمشق، طبعة ١٩٧١م.

١١- رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، ضمن كتاب بحوث ومقالات في اللغة للدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

١٢- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٣- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله. دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٤- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، وزميلَيْه. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٥- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٦- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدكتور أحمد عفيفي. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٧- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب. نشرة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
١٨- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا، وزميلَيْه. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.
١٩- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٢٠- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
٢١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر
٢٢- الزمخشري، تحقيق الدكتور عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٢٣- اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله. المركز القومي للترجمة، القاهرة، طبعة ٢٠١٤م.
٢٤- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، الدكتور ضاحي عبد الباقي. نشرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مؤسسة روز اليوسف، طبعة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٢٥- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الدكتور عبده الراجحي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة ١٩٩٦م.
٢٦- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور عوض ابن حمد القوزي. مطابع دار المعارف بالسعودية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/١٩٩١م
٢٧- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٢٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه. دار الحرم للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
٣٠- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣١- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، الدكتور محمد عيد. عالم الكتب، القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.
٣٢- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميليه. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٣٣- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر. دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
٣٤- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، طبعة ٢٠١٣م.
٣٥- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٣٦- المنصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين. مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٨- من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، الدكتور أحمد كشك. حقوق النشر محفوظة، بدون دار نشر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.